



ص ٥١١

الفوائد السنية في بيان الوظائف
الشرعية

511

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Hazine Hüsniye

011



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الشريعة المحمدية عمدة لجميع الاحكام
واوضح لنا بها سبل الحلال والحرام وجعل احكامها اعدل الاحكام
ورحمة للانام على مر الدهور والاعوام وجعل خدتها هم الاشرف
المتقدمون على من سواهم على الدوام وهم كانبيا بني اسرائيل كما اخبر
به لك سيد المرسلين الكرام وهم القايمون بحفظها وحراستها من
ذوي الشكوك والاورهام الحاكون بتأييد الله بمقتضاها بين الحاضرين
والعام الظاهرون على من سواهم من اهل الببع الطغام ولا يزالون
قائمين بالحق لا يضرهم من عاواهم الى ان ياتي امر الله فبشرهم بدار الله
ويا سعادتهم حيث وفقهم الله للخير من بين العالمين لقوله عليه السلام
والسلام من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقول خاتم الرسل وسيد
الانبيا والاصفياء العلماء ورثة الانبيا **احمد** سبحانه وتعالى

واشكره



واشكره على ما اولانا من نزيل الفضل والنعماء **واشهد ان لا اله الا الله**
وحده لا شريك له العظمة والجلال والكبرياء **واشهد ان سيدنا**
ومولانا محمدا عبده ورسوله وجيبه وصفيه وخيله **اشرف**
الرسل والانبيا وامام الاتقياء والاوتياء وافضل اهل الارض
والسما **صلى الله عليه وعلى آله واصحابه** واشياعه واتباعه و
عوانه واجابيه ائمة الهدى ومصابيح الدنيا وبحور العلم والحلم وا
لسما وافضل من اطلعتهم القبر بعد الانبيا **عليهم السلام** وذوهم ومن
والاهم واقضى اثرهم من ائمة الدين الاتقياء ومقلد بهم من العلماء
صلاة دائمة ابدا لا نهاية لها ولا انقضاء **اللهم** انقضا بركتهم
وامتنا على محبتهم واحشنا في رزقهم وادخلنا الجنة بفضل شفاعته
نبيك وشفاعتهم انك سميع قريب مجيب الدعاء **وبك** فان الله تعالى قد
تفضل علينا بانواع المواهب والمنن وتكرمنا على هذه الامة المحمدية بوجود العلماء
الدين احياءهم الكتاب والسنة فلا يخلو قطر من الاقطار ولا يمر عصر من الا
عصار الا وفيه عدة علماء عاملين يحفظون احكام الشريعة المطهرة وسيد
اركان الدين ويحيون ما اندرس من سنة خاتم الانبيا والمرسلين **فهم خير** الكون
بهم ينشد المهدون وهم سناء الله على شرعه وشهد آؤه على خلقه يوم يبعثون
بهدىهم هتدي الانام وبوجودهم تفرق الاحكام ويعلمونهم بميز الحلال من

الحرام ومنهم يتعلم الجاهل أمور دينه وكيفية صلاته وما يصحح
به أنواع تصرفاته **وهو** الحاملون لأعباء شريعة الاسلام الحاكمة
بالحق بين الانام القاطعون لاهل البني والعروان الامور بالعدل
والاحسان وكلما انقضت منهم سلف اخلفه الله بخير خلف **وان** ذرة عقد
العلماء بهذا الزمان وذررة سنام المجد في هذا العصر والوان لو
عين الكالات والجامع لمحي من الصفات الذي ملا بعد له الآفاق وهاز
اعلار تب الفضل والعلم بالاستحقاق ناصر الملة محي السنة مولانا
صاحب الدولة والسماحة والكرم والفضل والرحابة ومحاسن الشيم
السيد لطفي افندي شيخ الاسلام مع الله بوجوده الشريف كرامة الا
فام ولارات ايامه وولته بالاس مقرونه وواقاته بالفر والسعد يمينه و
ذاته الشريفة من كل سوء محفوفة وبصو **وفقه** الله تعالى وجميع من في خدمته و
معينه ومن يلوذ بحضرة او ينتمي لمعالي سماحة لما يحب ويرضاه وجعلهم جميعهم
في حامية حراسة افضل رسله وخاتم انبياء واصفياء **فاردت** ان اعرس
تعلقيا وصافيا لخص من خدمة الشريعة الشريفة المقيم في حضرة العلية الشريفة
وان كنت لست اهلا لذلك ولا اعد فبين هنالك لكن احببت ان اكتب المشبهين
باهل الفضل من العلماء والراشدين رجاء ان اعد في زمرة منهم وان ادخل في فضل
شفاعتهم فقد قيل في مثل هذا القبيل من شبه يقوم فوسنهم وان كان

في الفضائل بعينهم **وقد** استبحر هذه الرسالة من كتاب كنت
جمعة من كتب شادة الحنفية والشافعية يحتوي على فوائد كريمة
سميت ميزان العدل وقطاس الفضل وبقى في المسودة للآن
بسبب ما عثراني من هذه الغربة والتشتيت عن الاوطان **وسميت**
الفوائد السنية في بيان الواجبات الشرعية وهدفت من الاصل
حكايات وشواهد ووضع مكانها بعض مسائل وفوائد
واسال من فضل المطلاع على هذه الورقات ان يعرض الطرق عما يجد
فيها من الخطأ والزلل ويصلح منها ما يمكن ويدفع السية بالتي
هي احسن فان الكريم يقبل العثرات ويعفو عن الهفوات ويعلم
انني بالخطأ معذور لما احتوشنت من عظام المحزن لاجل تغافل المقدور
فاسال العظماء الجلال ان يحول حالي وحال المسلمين الى احسن حال
وان يجعله خالصا لوجه الكريم وسببا للفوز في جنات النعيم انه
سميع قريب مجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه ائيب
قلت في الاصل المنقول منه هذا الفصل **المقصود الثالث** في بيان
الواجبات المتعلقة بالشريعة الشريفة وايضا السبل المستقيمة لمن
يريد سلوك طريقها الميسرة **الشريعة** هي المحجة الواضحة التي جاء بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرعها والمحة القاطعة التي ادهن بها

بها شبه المطلق وقطرها والطريقة المثلى التي بناها على الحق
 وقواعد التنزيل ووضعها والحقيقة العليا التي اعلاها الله
 على جميع الشرائع ورفعها فهي سبيل تقضى بسايلها الى الصراط
 المستقيم ودليل يهتدى بهتدي مستغني الى النور العظيم ولقد
 تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيضاء نقية للناظرين واما
 لها شاهد وهو القرآن الذي هو لسان صدق في الاولين والآخرين
 وجعل لها حاة وحلة نجاة فحاتها الملوك وحملتها العلماء
فاما الملوك الذين اقامهم الله تعالى كرامة الدين وحفظ الملة
 وحماية الشريعة بوجه التفصيل والجملة فقد تقدم تفاصيل صفاتهم
 وما يتبعين اعتمادهم من صوفي تصرفاتهم **واما العلماء** القائلون
 بجلها المعشون بنقلها الحاملون اعباء ائمتها المتصدرون
 لحل اشكالها ففي الحقيقة هم باحكام احكامها معشون بعد
 ذهاب يوم لا ينفع مال ولا بنون وقد رفع الله بعضهم فوق بعض
 درجات واختص من شاء منهم من فضل وكرمه بمزايا وصفات
 فاقدارهم معتبة بالادوصاف دون الذات ومراتبهم في العلم
 متفاوتة بحسب ما رزقوا منه من ثمرات فلا جرم ان منهم
 ظالم لنفسه ومنهم مقصد ومنهم سابق للخيرات **اما الظالم**

لنفسه فهو الذي لا يعمل بعلمه ولا يقف عند واجب الشرع
 وختمه فهو في الحقيقة تابع هواه تابع هواه فينبغي ان
 لا يفوض اليه امر ديني ولا يتولاه فان من لا ينضم نفسه
 خالق به ان لا ينضم من سواه **واما القسبان** الاخير ان وجد
 بها اداء امانة ما تحمله وحقيق هما النهوض باعباء ما تكله
واعلم ان الاعمال الدينية التي تجب الادوصاف الاليتية في حق
 من يتقلدها والآداب التي لا يسوغ ترك شئ منها لمن يعتمدها
النفس وهي الاهتداء الى طريق الحلال والحرام والابتعاد الى الحق
 فيما يقرض من الوقايع والاحكام **ثم القضاة** وهو الفصل بالحق
 بين المتنازعين والاختصاص والاعتناء بامور المستضعفين من
 الايامي والايام **ثم الحسبة** التي هي من شعائر الاسلام وهي
 مشاركة للقضاة في كثير من النقض والابرار **ثم الاوقاف** التي يجب
 استمرارها على الدوام واتباع شريعتها الى العلم ونشر وتفهيم غايتها
 وتذكيره حق ذكره واشتغال كل فقيه بمقدار ما تحمله افهامه منه
 حسب قدره الى غير ذلك من الامور الشرعية الدينية التي منعت
 الشيعة من اهلها وواجبت على من هو ظل الله في ارضه النظر في
 احوالها وحرمات عليه الاعراض عن تفقد احوالها واختلافها

من اوقاف قصده واقفوها بها التقرب الى الله تعالى بصرفها الى جهته
 الاستحقاق وايصالها الى اربابها لينالوا بها مبراة الاتفاق
 وهم الخصماء المتعلقون عند الله بمعطيلها وماله من اوقاف
 والفرمان المتظلمون في عرصات القيمة من مبطليها يوم صيحه واحدة
 ما لها من فواق **كيف لا** وهو سبيل وسبب خير كثيره وباب تكبير
 من اغاثة اسير واعانة نفي وارفاق صوفي وزاهد ومبرق عاجز وعابد
 وتقدير منقطع وسد فاقة محتاج والطلاق مسجون ومصلحة رجم وجبر كسير
 ومدواة مريض ومجنون واقامة وظائف مدارس العلم التي تحفظ بها
 احكام الشريعة بالعلم وادرار اوراق عمرة المساجد باقامة الجماعات
 من الايمة والخطباء والمؤدين والقوة والقرآن **فهذه اصول من**
 قواعد الديانات واصول معدودة من محاسن الحسنات لا يجوز
 تفويتها الا الى متصرف بما اشترطته الشريعة الشريفة من الصغار
 واعتبرت وجودها في صحة تقليد هذه الولايات من عدالة لا يجوز
 العدول عنها وامانة تجل الاختلال بها وكفاة لا ينبغي الخلوتها
فان تولى شيئا من هذه الاعمال فاسق او خائن او عاجز لا يجوز ولا
 ولا تجل مباشرة ويكون من ولاه ذلك وهو عالم به عاصيا لله تعالى
 بسببه يطالبه الله بعقوبة تقصير في عمله ويواخذه علي ما فعله

من تقصير وزله **بقوله** صلى الله عليه وسلم ما من امرئ يلى امر
 للمسلمين ثم لم يجتهد لهم وينصح الا لم يدخل الجنة معهم رواه مسلم في
 الصحيح **وقال** معقل بن يسار سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول ما من عبد استعاض الله رعيته فلم يحطها بنصيحة الا لم يجد راي
 نجة الجنة **وروي** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الاكلكم
 راع وكلكم مسئول عن رعيته فالامام الذي على الناس راع وهو
 مسئول عن رعيته والرجل راع على اهل بيته وهو مسئول عن رعيته
 والمرأة راعية على اهل بيت زوجها وولده وهي مسئولة عنهم وعبد
 الرجل راع على مال سيده وهو مسئول عنه الا فكلكم راع وكلكم مسئول
 عن رعيته **فجعل النبي** صلى الله عليه وسلم كل فاطمى في حق غير راعيه **وهذا**
اللفظ مأخوذ من الرعاية والمراعاة فادانته لرعاية غير من ياكله
 فهو الهلاك كاقيل في المثل المشهور في هكذا حالات **بيت مفرد**
 ● وراعى الشاة يحمى الذئب عنها فكيف اذا الدنيا لها رعاة
فان خان اهل الامانات وفسد اهل الولايات كان الامر كما قيل في هذا القيل
 ● بالملح يصلح ما يخشى تغيره فكيف بالملح ان حلت به الفير
اذا تقر هذا وفهمه وتضمنت ما ذكرنا وتبرته **فاعلم ان** الولايات
 المتعلقة بامور الديانات اربعة رتب بل خلاف الفيا والقضاء والحسبة

والاوقاف وكل من هذه الرتب شروط تخصها وامور تتعلق
بها واحكام تبني عليها **وهذا** بيان شافى لشرح هذه الرتب و
اهلها وتوضيح كافى بان من لا اهلية له لا يحل له ان يتقرر لها
الركن الاول الفتيان وهي الرتبة الاولى **الفتيان** ركن عظيم من
الشيعة المحمدية وعليه قول الصواب رضى الله عنهم بعد انتقاله صلى الله
عليه وسلم الى دار البقاء فى الجنان العلية واقضى باقتفاء طريقهم اتباعهم
واتباع اتباعهم من الائمة والعلماء الايمان ومن بعدهم الى هذا الزمان
والكلام فى صفات المباشرين للفتيان المتصدي للقيام بهذه الرتبة
العليا فلا بد فيه من اوصاف يعينها متوصلا الى استخراج الاحكام
الشرعية ليقل قوله فى فتياه ويعمل به من استفتاه **وهى** العقل
والبلوغ والعدالة واجتناب المعاصى القادرة فيه وسرفة اللغة
وفهم كلام العرب وعلم النحو بما يكفيه والاحاطة من القرآن الكريم
والاحاديث النبوية بما يتعلق بالاحكام والعلم بما يختص بذلك
ناسخ ومنسوخ وخافى وعام ومطلق ومقيّد ومجمل ومبين ومتقيد
ومتأخر ومتواتر واحاد وصحيح وسقيم واجماع وخلاف ويعلم اقوال الفقى
والتابعين والمجتهدين الاشراف وكذلك يعلم اقسام الاحكام من
الواجب والمندوب والجائز والمكروه والحرام واقسام الاوامر والنواهي

وما يتعلق بها فلا بد من معرفتها **وبالجمله** معرفة اصول الفقه شرط
لا بد منه ودكن لا يستغنى عنه واذا حصلت هذه الصفات
وكلت هذه الشروط والحالات فلا بد معها من غيرة نفسانية
لا تحضل بالاكساب **وهى** فقاهاة النفس واستقامة الذهن
بحيث يحصل بها اسكمال هذه الاسباب **ليعرف** الحكم المستفتى
فيه ويجيب عنه بالصواب **فان قيل** اذا كان الشخص لا يعرف
هذه الاسباب ولا حصلت له هذه الصفات فهل يجوز له ان يفتى
وهل تقبل فتواه فى حال من الحالات **قالوا** ان فقد العقل والولادة
فلا يجوز ان يقبل قوله بالاجماع ويمنع من الفتيا بدلائل وان كان
عدلا عاقلا ونقل الحكم عن غيره وهو كاه عن امام اذ رجح الى رحمة الله وعفو
قد ذهب قوم الى انه لا يجوز قبول فتواه وليس له ان يفتى من استفتاه
وذهب آخرون الى جواز توسعة الامر على الامام ورفقا بعباد الله لقله
من يعرف جميع ما تقدم من الاحكام **وهي** رخص له فى الفتيا فىلزمه
اداب لا بد منها ولا يجوز له ان يجيد عنها ليجتاطها فليس له ان يقول بصفه
ديانة بل يقول لا يصدق ولا يجيب عن كل ما يسأل عنه حتى يراجع العقل ليل
ينسب للجمل وقلة الدين والعقل **فاخرج** سعيد بن منصور فى سننه والدارق
والبيهقى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال من افق الناس فى كل ما يستفتونه

فهو مجنون **وأخر** اليه عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال من
 افتى الناس في كل ما يسالونه فهو مجنون **وفي** ادب الفتيان المحفوظ
 السيوطي رحمه الله تعالى قال اخرج الدارقي عن جعفر بن اياس قال
 قلت لسعيد بن جبيرة مالك لا تقول في الطلاق قال ما منه شيء الا
 الا وقد سئلت عنه ولكني كرهت ان اقول حراما او احرما **ولا**
ويجب على المفتي ان يبالغ في ايضاح الجواب لغلبة الجهل **و**
ليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكما على ظاهر المذهب ويتركوا العرف
 الا ان خالف العرف ظاهر النص **ولا** يكتب المفتي للمستفتي ما يدين به
 بل يجيبه عنه باللسان فقط لينلا يحكم له القاضي لغلبة الجهل على قضاء
 الزمان **ولا** يكتب على الواقعة يعلمه بل يكتب على ما في السؤال **واذا** علم
 ان السؤال يتضمن حيلة فيها اسقاط حق او اثبات باطل فلا يفتي عليه
 ليلا يكون معينا طالما على ظله **ولا** يجيب على الفقيه ان يجيب عن كل ما يسال
 عنه الا ان علم انه لا يجيب غيره **ولا** يلزمه حيلته جوابه لان الفتوى
 والتعليم فرض كفاي **وكان** الامام ابو حنيفة رضي الله عنه ربما لا يجيب عن
 مسئلة سنة **وكان** يقول لان يخطئ الرجل عن فهم خير من ان يصيب بغير
 فهم **وكان** المستفتي اذا الخ على اي نص وقال حيث من مكان بعيد يقول شورا
 فلا تخن نادياك من حيث حيثنا ولا تخن غيبنا عليك المداها •

تمه من القسم المشترك الاقفا والقضاة تقيق اعلامات الاحكام •
 الشرعي فيجب امعان النظر في التدقيق بها صونا لحقوق البرية وان امكن
 مقابلة الاعلام على اصل ضبط العاوي ليطهر ما بينهما من مناقضات
 او مخالفات ولا يحكم بطلان الاعلام او صحة حتى يفهم جميع عبارته واداء
 اشكلت عليه عبارة او تصحفت عليه كلمة فليتحقق عليها ليفهم معناها • واذ
 لم يفهم يسال من له الوقوف على فهم محوها • وعلى الخصوص الاعلام
 التي في اللغة العربية لما يوجد باكثرها من اللغة الردية ومن الفاظ غريبة
 من لغة العامة التي ليس لها وجود في جميع كتب اللغة فيجب في تدقيق
 الاعلام الوقوف على فهم جميع ما فيها من الالفاظ والكلمات **قال**
 ابن كمال باشا في كتاب المهمات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من عبارات
 الفارسية ولا يفتي بها لاحتمال ان يكون الكاتب قد صحتها وهو لا يعرف
 اللغة الفارسية او يصحها القارئ وهو لا يعرف اللغة الفارسية
ويؤخذ من هذا النقل ان الاعلام العربية داخل في هذه المسئلة
 ويجب ان يكون في التدقيق عليها احد فقهاء العرب ليلا يكون بها الفاظ
 مشككة على ان غالبها لا يخلو من الفاظ من لغة العامة او الفاظ غريبة
 من اللغة المجهورة فاذا وجد شخص من فقهاء العرب وفهم معناها • في
 يتخلص في الدنيا والاخرة من حكم بصحتها او بطلانها لانه عرف مقتضاها •

وبعد تدقيق الاعلام وتبجيجها ان وجد ان هذا التصحيح خطأ سبب من
 الاسباب فيجب ان يحكم بطلان الحكم ويرجع للحق والصواب ولا يكون
 الحكم المصدق حجة لا يرجع عنها اذ قضع الحقوق وتذهب ومن فعل
 ذلك فقد خالف كل مذهب فان الرجوع للحق فريضة والمؤمن يرد
 مع الحق حيث دار ويعتد بالسلف الصالحين والائمة المجتهدين الاخيار
وقد رجع كثير منهم عن بعض اقوالهم وآرائهم الاجتهادية وهم حيار هذه
 الامة المحمدية حتى انهم تروا من كل قول قالوه اذا كان مخالفا لآية
 قرآنية او حديث صحيح من الاحاديث النبوية **وقد** كان الامام الاعظم ابو
 حنيفة النعمان عليه الرحمة والرصوان اذا اختلف يقول هذا رأي ابي حنيفة
 وهو احسن ما قدرنا عليه فمن جاء باحسن منه فهو اولى بالصواب
وروي الحاكم والبيهقي عن امامنا الشافعي رضي عنه انه كان يقول اذا صح
 الحديث فهو مذهبي قال ابن خزيمة عنده او عنده غير من الائمة **وفي**
رواية اخرى اذا رايتهم كلاي يجالفا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي الخلف
وقال في باب العتق من كتاب الاقر وليس في قول ابي وان كانوا عدا
 مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة **فانظر** كيف امره ان الامان الجليل ان
 باتباع الحق وان خالف قولها وذلك ليقنن كل قاض او مفت

بهما ويتقضى اثرهما ويهتدى بهديهما رضي الله عنهما وارضاهما
 الركن الثاني **القضاء** وهو من اعظم الاركان وقعا واعتمها
 نفعنا وعليه مدار مصالح الامة عقلا وشرعا والمقصود به نصب
 ميزان المعدلة في الاحكام وفصل الاقضية بين الانام عند
 الخصام وبسط بساط التناصف بين الخاص والعام في
 النقص والابرار ولن يتم هذا المقصد من مباشره الا اذا كان كثير
 من اخلاق النبوة في صفاته ومآثره من متانة دين ترفع عن
 موارد التهم والهوى ومصادره وغزارة علم يهتدي بنوره في باطن
 كل امر وظاهر وعفة نفس تحجبه عن مواقف التهم وشرف همة
 تحمله على كتاب كرام الشيم وتزاهة نفس تقى عرضة ان يتهم
 فيما حكم وان يكون متضلعا من معرفة آداب القضاء متجليا بتميز
 قد كشفت له حقائق الاشياء رجب الصدقات الراي لا يتر
 عزع ذهنه اذا طاشت الاراء **وينبئ** ان يعلم حسامة منصب
 القضاء ويقف على ما ورد من الترغيب فيه والترهيب منه مما جاء
 في القرآن العظيم والحديث الكريم عند سيد المرسلين والانبياء
فمن الترغيب فيه قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت
 الارض **المعنى** يعني لولا ان الله تعالى اقام السلطان في الارض

الْقَوِيَّ عَنِ الضَّعِيفِ وَيُنْصَفُ الْمَطْلُومُ مِنَ الظَّالِمِ لَا هَلَكَ الْقَوِيَّ
الضَّعِيفُ وَتَوَاتَبَ الْخَلْقُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَلَا يَنْتَظِمُ لَهُمْ حَالٌ
وَلَا يَسْتَقِرُّ لَهُمْ قَرَارٌ فَتَفُتُّ الْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهَا تَمُوتُ أَلَمْ تَقُلْ
عَلَى الْخَلْقِ بِأَقَامَةِ السُّلْطَانِ فَقَالَ وَلَكِنْ أَلَهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ
بَعْنِي فِي أَقَامَةِ السُّلْطَانِ فِي الْأَرْضِ فَيَأْتِي مِنَ النَّاسِ فَيَكُونُ
فَضْلُهُ عَلَى الظَّالِمِ كَفَّ يَدَهُ وَفَضْلُهُ عَلَى الْمَطْلُومِ أَمَانَةٌ وَكَفَّ يَدَ
الظَّالِمِ عَنْهُ **وَقَالَ** قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ لِيَوْمٍ مِنْ أَمَامِ عَادِلٍ خَيْرٌ مِنْ
عِبَادَةِ زَجَلٍ فِي سِتِينَ سَنَةً **وَقَالَ** مَرْوُفٌ لَأَنْ أَقْضِيَ بِالْحَقِّ
يَوْمًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَغْرُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ سَنَةً **وَرَوَى** ابْنُ سَعِيدٍ
ابْنَ إِبْرَاهِيمَ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْجَانٍ وَابْنُ جَبْرِ
وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ قَالُوا السَّعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدٍ بَنِي ثَابِتٍ لَقَضَاءُ
يَوْمٍ بِالْحَقِّ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ صَلَاتِكَ عَمْرُكَ **وَرَوَى** عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ وَأَنَا حَتَّ
السِّنِّ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَبْعَثُنِي إِلَى قَوْمٍ شِيْخٍ زَوْيَ اسْنَانٍ
وَلَا أَعْلَمُ لِي بِالْقَضَاءِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ سَجَّاهُ وَلَمَّا هَادَ قَلْبُكَ وَ
لَسَانُكَ فَازَا جَلَسَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ
الْآخِرِ فَإِنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ ذَلِكَ عَرَفْتَ كَيْفَ تَقْضِي **وَمِنْ التَّرَاهِيْبِ**

بهيئة ص

مَنْهُ قَوْلُهُ تَقَالِي يَا رَاوِدُ أَفَا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ
بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ
يُضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ●
وَقَوْلُهُ تَقَالِي وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ هُمُ
الظَّالِمُونَ هُمُ الْفَاسِقُونَ **وَقَالَ** رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ حَكَمَ
بَيْنَ اثْنَيْنِ تَحَاكَمَا إِلَيْهِ وَأَرْتَضِيَاهُ فَلَمْ يَقْضِ بَيْنَهُمَا بِالْحَقِّ فَعَلِيَ لُغْمَةُ اللَّهِ
وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّةَ
أَيَّامٍ أَعْقَلُ مَا أَبَاذَرٍّ مَا أَقُولُ لَكَ قَالَ فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ السَّابِعُ قَالَ أَوْ
صِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي سِرِّكَ وَعَلَانِيَتِكَ وَإِذَا سَأَلْتَ فَأَحْسِنْ وَلَا
تَسْأَلَنَّ أَحَدًا وَإِنْ سَقَطَ سَوَطُكَ وَلَا تَأْوِسْ أَمَانَةً وَلَا تَأْوِيَنَّ يَتِيمًا
وَلَا تَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ **وَعَنْ** ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَالٍ يَجْرُفَانِ جَارِبَرِيَّ اللَّهُ مِنْهُ وَلِزَمَهُ الشَّيْطَانُ
وَعَنْ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ
جَسُورٌ لِلنَّاسِ يَمْرُونَ عَلَى ظُهُورِهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ **وَعَنْ** أَبِي هَازِمٍ قَالَ
دَخَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَعَلِمَ بِرَدِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ عُمَرُ
لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخَافُ أَنْ يَكُونَ وَجْهِي عَلَى خَلِيفَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَتَمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لِقَاتِي وَبَيْنَ يَدَيَّ خَصْمَانِ قَدْ

فيه من مصنف اي
ما لا يميم الظاهر المعنى

فرغت لها سمعي وقلبي وبصري وعلت ان الله سألني عنهما و
 قالوا قلت **وَأَدْعِي** رجل علي بن ابي طالب عند عمر رضي الله عنهما و
 علي جالس فالتفت عمر اليه وقال يا ابا الحسن قم فاجلس
 مع خصمك فقام فجلس مع خصمه فتناظرا وانصرف الرجل
 ورجع علي الى مجلسه فتبين لهما التغير في وجه علي فقال يا ابا
 الحسن مالي اراك متغيرا اكرهت ما كان قال نعم قال وما
 ذلك قال كنتني حفصة خصمي هلاقت قم يا علي فاجلس
 مع خصمك فاخذ عمر براس علي رضي الله عنهما فقبله بين عينيه
 ثم قال يا بني انتم بكم هدا الله وبكم اخرجنا من الطلمات الى
 الى النور **وَعَنْ** ابي حنيفة رضي الله عنه القاضى كالفريق في البحر
 الاخضر الى متى يسبح وان كان ساجحا **وَقَالَ** حفص بن غياث
 لرجل كان يساله عن مسائل القضاة لعلك تزيد ان تكون قاضيا
 لان يخل الرجل اصبعه في عينيه فيقلعها ويرمي بها خيرا له
 من ان يكون قاضيا **وَسَمِعَ** بعض القضاة المسرفين علي انفسهم قوله
 صلى الله عليه وسلم من ابتلى بالقضاة فكأنما دبح بغير سكين فارداه
 وقال كيف يكون ذلك ثم دعي في مجلسه من يسوي شعرة فجعل الحلاق
 يحلق بعض شعرات ذقنه فغطس فاصاب الموشى حلقه فذبحه وقا

من ساعته **وَعَنْ** محمد بن حريث قال بلغني ان نضر بن علي راودوه
 علي القضاة بالبصرة واجتمع الناس اليه فكان لا يجيبهم فلما احوا
 عليه دخل بيته ونام علي ظهره والقي ملأة علي وجهه وقال
 اللهم ان كنت تعلم اني للقضاة كاره فاقضني اليك فقبض رضي الله
 عنه **وَأَرَادَ** عمرو بن هيرة ان يولي ابا حنيفة رضي الله عنه القضاة
 فابي فحلف ليضربنه بالسياط وليسجنه فضربه حتى انتفخ وجهه ابي
 حنيفة ورأسه من الضرب فقال الضرب بالسياط في الدنيا اهنون
 علي من الضرب بمقاع الحديد في الآخرة **وَعَنْ** عبد الملك بن عمار
 عن رجل من اهل اليمن قال اقبل سبيل باليمن في خلافة ابي بكر الصديق
 رضي الله عنه فكشف عن باب مغلق فظنناه كثرنا فكتبنا الى ابي بكر
 رضي الله عنه فكتب لا تحركوه حتى يقدم اليكم كتابي ثم فتح فاذا برجل
 علي سرير عليه سبعون حلة منسوجة بالذهب وفي يده اليمنى لوح

مكتوب فيه هذان البيتان
 اذا خان الامير وكاتباه وقاضى الارض داهن في القضاة
 فويل ثم ويل ثم ويل • لقاضى الارض من قاضى السماء •
 واذا عنده رأسه سيف اشتد خضقه من البقل مكتوب عليه هذا سيف
 عمار بن ارم **وَقَدْ شُكِّلَ** بين هذا وبين ما تقدم وبين النبي صلى الله عليه

وسلم لابي ذر وتقليد القضاء العلي رضي الله عنهما مع ما تقدم قريبا
من ابتلى بالقضاء فقد دُج بغير سكين وما فيه من التفرير والبعد عن
مشاهدة صلى الله عليه وسلم وتعلم سنة وشرائع دينه والتخلق
باخلاقه وشيمه **واللهما** افضل المتوليين يديه والكون بحضرة
مشاهدته والصلاة خلفه والقضاء في غيبته والبعد عنه **الجواب**
انما هي النبي صلى الله عليه وسلم ابا ذر عن القضاء لمعنى فيه يقصر به عن
رتبة القضاء مما كان ضده في علي رضي الله عنهما من استجماع شرائط
القضاء فيه وقوته عليه الاتراء قال لابي ذر في غير هذا الحديث **فروي**
ابو ذر قلت اقرني يا رسول الله وفي رواية الاستعملني يا رسول الله
فرضت بيدي علي منكبي وقال يا ابا ذر انك ضعيف وانها امانة وارها
يوم القيمة خزي وتدامة الا من اخذها بحقها وادبها الذي عليه **فاسند**
للنا هذا على ان من استجفت فيه فيه شرائط القضاء وكان قويا علي
انفاذه لم يدخل تحت النبي **فما** بعد ضعفا عن القضاء طلبه اياه اذ لم يدر
عواقبه **وقد** وصف الله سبحانه التسعين الى الامانة بالظلم والجهل فقال
تعالينا عرضنا الامانة علي السموات والارض والجبال فابين ان يحملنها
واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا **آي** ظلوما لنفسه
جهولا لعاقبة امره **والله** ليل علي صفة هذا التاويل قول النبي صلى الله

وسلم القضاء ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف
الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق
فقضى للناس علي جهل فهو في النار **وهذان** الرجلان صفيان عن
مرتبة القضاء احدها بفسقه وطلبه والآخر بجهل **وقد** عابت
جحلة بني اسرائيل طالوت فقالوا اني يكون له الملك علينا ونحن احق
بالملك منه ولم يؤت سعة من المال فقاوه بخصمتين انه ليس
من سبط الملك وانه فقير فقال لهم نبيهم عليه السلام ان الله اصطفاه
عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم فبين شروط الولاية وانها تقتصر
الي العلم الذي به يحكم والى القوة التي تنفذ الاحكام دون ما ظنوه **واما**
ايهما افضل القضاء في غيبته او الحضور بين يديه والكون في حضرته
فالجواب ان اوامر صلى الله عليه وسلم فرض بعض بتركه والكون في
حضرته مستحب بعد الحج ولا يعصى بتركه فعلم من هذا انه صلى الله عليه
وسلم بعث عليا للقضاء لانه افضل من سكاة بحضرته لانه مبلغ للخلافة
عنه احكام شريعة التي بعث الله بها الكافة خليفة فهو خليفة في ذلك في
تبليغ دعوة **ويذكر** علي هذا التاويل بالصدق انه تعالى اوجب الجنة لمن
قضى بالحق **ومن** يقول الايمنة من هذا القيل قول صاحب العناية القضا
بالحق من اقوي الغرائض واشرف العبادات بعد الايمان بالله تعالى وقدم الله تعالى

به كل بني مرسل **وقال** في البدائع نصب القاضي فرض ونصب الامام الا
 عظم فرض لاجماع الصحابة عليه **وهل** يجوز لمن استكمل فيه شروط
 القضاء وعلم من نفسه القدرة على القيام به ان يطلب **ذهب** ائمة الامة
 الحنفية ليس له ان يطلب وقالوا ان طالب القضاء لا يولي **والله** هبنا كثر ائمتنا
 الشافعية احدثا ما ورد في الحديث الصحيح **ففي** الصحيحين ان رجلا قال بار
 رسول الله استعملني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لا نستعمل علي علنا
 من اراده **والحكمة** في ذلك ان الولايات تصرف في ارواح الخلق واموالهم
 والشرع الى الامانة دليل على الحيانة وانما يخطبها من يريد اكلها **وفي**
 حديث ابي ذر رضى الله عنه دليل على ذلك فيحتمل ان سبب عدم تولية النبي صلى
 الله عليه وسلم له لكونه طلب الولاية لا لعدم معرفته بالاحكام فان الخلف
 الجاني من الاعراب عند ما يسلم وينظر النبي صلى الله عليه وسلم تتفحشا يسوع الحكم
 من قلبه فاطنك بمن آمن به وصحبه المدة الطويلة كاي ذر رضى الله عنه **واما**
 فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلما لا مته فمن طلب عملا لا يجاب اليه وان
 كان فيه الكفاية والقيام كاي ذر رضى الله عنه **ويحتمل** الوجه الذي قد سناه انما
 وبه اخذ بعض فقهاءنا الشافعية فقالوا يجوز طلبه لمن استكمل فيه شروط
 القضاء وعلم من نفسه القدرة على القيام به **حتى** **انهم** قالوا اذا كان القضا
 في يد من لا يصلح له **وجب** ان يخطبه من يصلح له وكان ذلك فرضا عليه

واستدلو

واستدلو على ذلك بقوله تعالى حكاية عن سيدنا يوسف عليه السلام
 قال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم **والظاهر** ان عمل المطلب
 في دائرة المشيخة الاسلامية ليطلب القضاء من فيه القدرة عليه والاهلية
 انما اتخذوا هذا بهذه الالية الشريفة او تقليد من قال يجوز طلبه لمن علم
 من نفسه القدرة على القيام به او ان معنى طلب السائب هو تخصيصه
 الممرد الذي يريد حتى يسوغ في مذهبه توليته مالا الذي اطلعت عليه
 في كتب مذهبهم والمعتد في مذهبنا من طلب القضاء لا يولي **هذا**
 حكم من طلب القضاء • واما حكم من ارادوه للقضاء او اكرهوه عليه
 من غير طلب لسانه ولا ميل بقلبه **ففيه** خمسة اوجه الوجوب والاستحباب
 والتحريم والكراهية والحرمة **فوجب** وهو ان يتعين له ولا يوجد من يصلح
 غيره **ويستحب** وهو ان يوجد من يصلح لكنه هو اصلح واقدم به **ويحرم**
 وهو ان يستوى هو وغيره في الصلاحية والقيام به **ويكره** وهو ان يصلح
 للقضاء لكن غير اصلح منه **ويحرم** وهو ان يعلم من نفسه العجز عنه وعدم
 الانصاف من باطنه **ويحتمل** ان سبب حرمان الامام اي حليفة هو وغيان الثوري
 واصله بن اشتم القاضي شريكا الي ان ماتوا انما كان لسبب تولية القضاء
 ويوجد مثل او من هو افضل منه **فروى** انه بلغه انهم قالوا للخليفة
 قد قشنا العلماء فاوجدنا احدا افقه ولا اورع من اي حليفة ويلي سفيان

التوري وصلة بن اشيم وشريك فقال الامام ابو حنيفة انا اخبرتك
 تخينا انا انا فاضرب واحبس ولا ابي وامنا سفيان فيهرب واما
 صلة بن اشيم فيتحاق ويخلص واما شريك فيقع فكان الامر كما قال
 رضي الله عنه فانه ضرب وحبس ولم يل القضاء واما سفيان التوري فآ
 لبس ثياب الغنيان واخذ بيده عصا وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرف احد
 واما صلة فدخل على الخليفة وقال كم عندك من الخير والبرادين وايشن طمحت
 اليوم فقال الخليفة اخر حواشي هذا فانه مجنون واما شريك فتولي القضاء
قال الشيرازي وبلغنا عن اي حنيفة وسفيان وصلة انه هجر واشريكا
 حتى ماتوا وقالوا يمكنه على حيلة وكان يتخلص من هذه الورطة فلم يفعل رضي الله
 عنهم اجمعين **ثم ان** المباشرة في الوظيفة الشريفة يطلب منه كمال العمل
 او غير طلب وهو الاول في تسليم الخطا والزلل **قال** صلى الله عليه وسلم من
 القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه ثل عليه ملك يسده ويهمل رشده و
 يوفق للصواب **بحسب عليه** الارادة بجلاب الوفاق والتدع بشعار التراهة
 الاكدار والتجب لكل فعل يوجب الاعتذار وسلوك السنين المستقيم
 القضاء الاخبار فعاه ان يكون احد القضاء الثلاثة الذي في الجنة ولا
 يكون احد الاخيرين الذين في النار **فان قيل** قد اجلت القول في الجلباب الذي
 يتعين على الحاكم الارادة به واعرضت عن تفصيل ما يجب التنبه عليه من

لوارم

لوارم القضاء وآدابه وكيفية من السنين القويم الذي من راع عنه حكم عليه
 بعبطه ومن آتاه واقفاه حصلت له النجاة بسببه ومن لم يعرف تقاضيل
 الآداب ولم يقف على حقيقة الاسباب كيف يعلم الخطا من الصواب
 ويميز بين القسري واللباب ففصل ما آجلته وبين ما آهله لم يعلم عند تتبع
 احكام الاحكام التي للفرق الحق بالامن من القطع واي الحزين يقال لهم
 انطلقوا الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب **قلت**
 اعلم ان ولاية القضاء تستدعي تقدر اوصاف وشروط في مباشرها حتى يحوز
 له الارتقاء الى ذروتها ويلحق بها آداب يؤمر بحكم الولاية بالقيام بها والا
 ستمتاك بعروتها وها انا افصل لك القضاء وافهم لك شروطه وادبه
 وما يستعمل من المسائل كي يزول عنك الحفاء **القضاء** معناه شرعا فصل الحكم
 بين الخصمين بحكم الله تعالى **ويكون** ذلك بيينة او اقرار او تكول **وشروطه**
 المتفق عليها ثلاثة **الاول** العقل الكامل بان يكون عاقلا بالغا فلا يقع قضا
 مجنون ولا بصبي **الثاني** الضبط وهو حسن السماع والفهم والحفظ فلا يصح
 قضاء احم لا يسمع اصلا فان كان يسمع بعياع مع قضاؤه ولا اعى ويصح
 قضاء الاعور ولا مغفل وهو من اخل فكره ونظم اما لكبي او مرض او غيره
الثالث الولاية بان يكون حرا فلا يصح قضاء العقب **وشروطه** المختلف فيها
الاول العدة فيصح قضاء الفاسق عند الامام اي حنيفة لكنه لا يقبل

اهتمام

قال ائتمنا الشافعية رضي الله عنهم ان الفاسق لا يجوز قضاؤه ولا
 يصح تقليده **وهذا** تعريف العدالة ان العدل من كانت حسنة
 اكثر من سيئة وهذا التعريف يتناول الاجتناب عن الكبائر وترك
 الاصرار على الصغائر لان الصغير تكون كبيرة بالاصرار **رواه**
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يصح مع الاصرار ولا كبيرة
 مع الاستفار والعدالة في القضاة هي العدالة التي تطلب في الشك
قال الله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم **الثاني** الذكورة ففي مذهب
 الامام الاعظم رضي الله عنه يصح حكم المرأة في جميع القضايا باعدي الجروح
 والقصاص **وعنه** لا تقلد ولا يصح حكمها ولا حكم الخنثى فلو ولي الخنثى
 حال الجهل بيان ذكره لم يفتد حكمه **الثالث** الاسلام فعدالة الخبيث
 يصح حكم الكافر على مثله من اهل الكفر **وعنه** لا يصح وما جرت به
 العادة من الولاية من نصب واحد من اهل الذمة فانه تقليد ربا
 وزعامة لا تقليد حكم وقضاة **ولا يتركز** اهل الذمة بالرأيه الحكم لهم
 بل بالتزامهم **الرابع** معرفة احكام الكتاب والسنة على طريق الاجتناب
 ولا يشترط حقه لا بيان الاحكام ولا احاديثها عن ظهر قلب **الخامس**
 معرفة الاجماع وهو اتفاق اهل الجمل والعقد من امة محمد صلى الله عليه
 وسلم على امر من الامور **ولا يشترط** معرفة لكل فرد فرد من افراد الاجماع

بل يكفي في المسئلة التي يعنى فيها او يحكم فيها ان قوله او حكمه لا يخالف
 الاجماع فيها **سادس** معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء **السابع** معرفة طرق
 الاجتهاد اى كيفية الاستدلال من أدلة الاحكام **الثامن** معرفة طرق في من
 لسان العرب من لغة ويجوز صرف ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى
وهذه الشروط جميعها هي شروط لصحة تولية القضاة عندنا وهي
 مندوبة عندنا في الحنفية **فان** تقلد القضاة عندهم من ليس متقفا بها
 صح تقلده وقضاؤه عندهم مع الكراهة وبعضها اشتد كراهة من
 بعض **تنبيه** لم تذكر قولاً فيه خلاف لائتمنا الشافعية لعدم
 مناباة الاحكام لا يصح ولا تنفذ الا على مذهب الامام الاعظم اى
 حنيفة رضي الله عنه امتثالاً لحق في الامير المؤمنين اعز الله
 حيث امر بالحكم على مذهبه فقط وانه يجرى المخالفة لذلك **قال** تعالى
 يا ايها امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولوا الامر منكم فيبين بعض
 الاغذية ان ذكر الخلاف ائتمنا الشافعية رضي الله عنهم من قبل الجمل و
 التحيط وقلة الادراك **بل انما** ذكر خلاف ائتمنا واحداً من اهل الحكم
 المختلف فيه لكي يتساقط القاضي بالحكم به فيجعله موافقاً لجميع المذاهب واول
 المذاهب مما امكنه فاذ لم يجد بدا الا من المخالفة فحسن بحكمه على
 الامام الاعظم حيث انه قلده بحكم مذهب لا بمذهب غيره **والصاف** لكل مسألة

خالقها اما سئل ان فق الامام الاعظم رضي الله عنهما فقد وافق
 اما سئل على هذا اتباع الامام الاعظم رحمه الله تعالى كالمصاحبيين و
 لها وزرا وغيرهم من الايمة الحقة المتقدمين او المتأخرين **وقيل**
 تجد مسألة تفرد بالخلاف بها اما سئل واحدة للامام الاعظم **فالتقاضي** يعني
 الخلاف اجله لا لا يمتد المذهب ويناد بانهم رضي الله عنهم ومن اراد الو
 قوف على تحقيق ما قلنا فليراجع اول الميزان الشرعانية ينهم الصواب والله
 اعلم **قال** العارف السوافي في كتاب الميزان المذكور والشيخ محمد بن
 الله شمس الدين في ردهما الله تعالى في كتابه رحمة الله في اختلاف الايمة
 في ابتداء كتاب الاقضية ما نحن بصدد **وعلى ذلك** فانه اذا خرج من خلا
 فم متوخيا موطن الاتفاق ما أمكنه كان آخذا بالجزء عاملا بالاولي
وكذلك اذا قصد في موطن الخلاف توخي ما عليه الاكثر منهم والعل
 بما قاله الجمهور دون الواحد منهم فانه آخذ بالجزء مع جواز عمله بتول
 الواحد الا اني اكره له من حيث انه يكون قد قرأ مذهب واحد منهم او
 منهم او نشأ في بلدة لم يعرف فيها الا مذهب ما من واحد منهم او
 كان ابوه او شقيقه على مذهب واحد منهم فقصر نفسه على اتباع
 ذلك المذهب حتى انه اذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه
 مما يفتي به الايمة الثلاثة بصحة حكمه نحو التوكيل بغير رضي الخصم

وكان القاضي حنفيا وعلم ان مالكا والشافعي واحد الفقهاء على
 جواز هذا التوكيل وأن ابا حنيفة بمنعه وعدل عما اجتمع عليه
 هؤلاء الايمة الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بمفرده من غير
 ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداه اليه اجتهاده فاني اخاف
 على هذا من الله عز وجل فانه استغنى في ذلك هوادة وان ليس من الله
 يسمعون القول فيقبحون احسنه **وكذلك** ان كان القاضي مالكيا
 فاختصم اليه اثنان في سؤر الكلب فقضى بطهارته مع علم ان
 الفقهاء كلهم قضوا بنجاسته **وكذلك** ان كان القاضي شافعيًا
 فاختصم اليه اثنان في متروك التسمية عند افعالها هذا ينبغي
 من بيع شاة مذكاة فقال الآخر انما منعته من بيع الميتة فقضى
 عليه بمذهبه وهو يعلم ان الايمة الثلاثة على خلافه **وكذلك** ان كان
 حنبليًا فاختصم اليه اثنان قال احدهما لي عليه مال فقال الآخر كان
 له علي فقضيت فقضى عليه بالبرأة وقد علم ان الايمة الثلاثة على خلافه
وهذا وامثاله مما توفى الاكثريين فيه عندي اقرب الى الاختلاس
 وارجح في العمل **وسبب** نظير هذا الحكم قريبا **واختلفوا** في كون المصير شرط
 لنفاذ القضاة وظاهر الردية انه شرط **وفي** النواذر انه ليس بشرط كما
 هو من ههنا وبه قال اكثر الفقهاء الحنفية وعليه العمل وفقا للناس

قلنا القاضى رجلا بالقيمة في الرستاق جاز باتفاق الروايات
 لان القيمة ليست من اعمال القضا **وهل** يقبل القاضى كتاب قاض
 الرستاق ظاهر الرواية لا وفي رواية النوادر يقبل **سأئل** اذا
 قلد السلطان انسانا قضا ببلدة كذا لا يدخل فيه القرى عالم
 يكتبه في رسمه ونشوره البلدة والسواد **وان** اخذ القاضى القضا
 برشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه **وان** ارشى بفسق و
 يستحق الفزل وقيل ينزل ولا ينفذ حكمه فيما ارشى فيه فقط
 على الصحيح **ولو** ارشى له القاضى او كاتبه او احد اعوانه فان كان
 باوهم ورضاه كان كارتشائه بنفسه فيكون قضاؤه مردودا و
 ان كان بغيره فله نقد قضاؤه وكان على المرتشى رد ما قبضه و
ينبغي ان يكون القاضى موثوقا في دينه يعني يكون محترزا عن الحرام
 وعفافه وعقله وصلاته وفهمه وعلمه بالنسبة والمراد بالسنة
 ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاه وفعله وتقريره
 وهي ما يروي عن الامم اربع عن النبي **ولا ينبغي** ان يكون القاضى
 فظا من الفظاظه وهي الخشونة **غليظا** اي شديدا في الكلام
 متعاشا **جبارا** اي متكبرا مقبلا بغضب **غليظا** اي متعاشا للحن
 لان القاضى له دفع الناس وهذه الاشياء بعينها فساد و

ينبغي

ينبغي ان يكون عالما بوجوه الفقه من كتاب وسنة واجماع وان يكون
 شديدا من غير غفيل لينا من ضعف **فكل** من كان افقه واقدرا و
 واهيب واصبر على الادي وما يصيبه من الناس فهو الاحق والاولى
 بتولية القضا **وينبغي** للسلطان او نائبه ان يتفحص في ذلك و
 يولي من هو اولى **لقوله** عليه الصلاة والسلام من قلده انسانا عملا
 وفي رعيته من هو اولى به منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة
 المسلمين **ونفقت** القاضى فرض قال في البدائع وهو من اهم امور
 المسلمين **القضا** فرض كفاية قد باشر الصحابة والتابعون وقضى
 عليه الصالحون **ولا** يطلب القاضى القضا بقلبه ولا يسأله بلسانه
 فان طلب لا يولي **وقد** تكرر ذلك فيما قد ساه مجمل **ويجوز** تعقله
 من الجائر كما يجوز من العادل لان الصحابة رضوان الله عليهم تعقلوا
 القضا من معاوية بعد ان اظهر الخلفاء لعلي مع ان الحق كان مع
 علي رضي الله عنهما وتعقلوا ومن يريد مع فسقه وجوره والتابعين
 تعقلوا ومن الحجاج مع كونه اظلم اهل زمانه **ويجوز** تعقله من اهل البقي
 ويجوز استيلاء الباغي لا ينزل قضاة العدل ويصع عز الباطل
 لهم حتى لو انهم الباطل لا تنفذ قضاياهم بعده ما لم يعقلهم السلطان
 العدل **فان** تعقل القاضى القضا طلب ديوان القاضى قبله وهي الخرافة

التي فيها نسخ السجلات والصكوك ونحو ذلك **ويثبت** من امثاله
او عدلا واحدا والاشان اخوط ليقبضه وان المذول بحضرة او
بحضرة امينه ويسال ان المذول عنها شيئا فشيئا لكشف الاشكال
عنها ويضعان كل خريطة بمفردها **ثم ان** الورق الذي كتب عليه القاض
المذول هذه النسخ ان كان من بيت المال يجبر علي دفعه وكذا اذا
كان من مال او مال الخصوم في الصحيح لانه ما اتخذه للمذول بل
للمتدين وكذا الخصم تركوه في يده في عمله وقد استعمل العمل الي غيره
و اول مباشرة ينظر في حال المحوسين ويسال منهم من اقرب حتى اوقا
عليه بينة بعد انكاره الزمة اياه **ولا** يقبل قول القاض المذول عليه الا
مع شاهد آخر لانه صار كواحد من الرعايا خصوصا اذا كانت شهادته
بفعل نفسه **فان** لم يقر المحبوس ولم تقم عليه بينة نأدي عليه بان يامر
سأدا ينادي كل يوم اذا جلس من كان يطلب فلان بن فلان المحبوس
الفلاني بحق فليحضر حتى يجمع بينهما فاذا لم يظهر خصم اخذ منه كفيلا
بنفسه وخلاؤه **ثم** ينظر في الودائع وتعلمت الوقف التي وضعها المذول
في ايدي الامناء ويعمل بذلك بالبينه او اقراره في اليد لا بقول القاض
المذول لما امر الا ان يقر في اليد بالتسليم منه فيصع اقرار القاض كانه في
يده في الحال لانه من في يده مال اذا اقرب له لاشان يقبل اقراره انتهى

ويجلس للقضاء في الجامع او في بيته او في المحل المعة للقضاء وكون محل
جلوسه في وسط البلد او في ان كان البلد كبيرا وان كان صغيرا يجلس حيث
شاء **وياد** للناس في دخول داره ان جلس فيها للقضاء **ويجلس** معه من كان
يجلس قبل لان الجلوس في داره وحده يورث التهمة **وان** جلس وحده لا باس
به ان كان عالما بالقضاء وان كان جاهلا يستحب له ان يقعد مع اهل
العلم قريبا منه لاجل المشورة وكذا اهل العدل للشهادة عليه بخلاف الاعوان
حيث يكونون بعيدا عنه لاجل الهيبة **واطلاقه** في البدائع عن قية المحل
فقال من آداب القضاء ان يجلس معه جماعة من اهل الفقه يشاورهم
ويستعين برأيهم فيما يحتج اليه لقوله تعالى وشاورهم في الامر **و**
ينبغي ان يجلس معه من يوثق به بينه وامانته ليهديه الى الحق والصلابة
ارجع اليه **ولا** ينبغي ان يشاورهم بحضرة الناس لانه يابى لهيئة المجلس
واتهامه بالمحل ولكن يقيم الناس ويشاورهم او يكتب في رقعة او يكتبهم
بلغه لا يفيهمها الخصما **هذا** اذا لم يدخله حصرا باجلاسهم عنده ولا يعجز
عن الكلام بين ايديهم فان كان ذلك لا يجلسهم فان اشكل عليه حادثة بعث
اليهم **ولا يقبل** هدية الاسن ذي رحم محرر او ممن اعتاد مهاداة قدره
جرت عادته قبل القضاء به لان الاول صلة رحم والثاني جري على العادة
ويقبل الهدية منهما ان لم يكن لها خصومة اذ لو كانت لكان كالا بقضائه

ويشهد الجارة لانه من حقوق المسلم على المسلم **ويشهد** الدعوة العامة
لا الخاصة الادعوة قريبه الخاصة **والفرق بين** الدعوة العامة والخاصة ان
كل دعوة تمتع صاحبها من اتخاذها اذا علم ان القاضي لا يحضر في الخاصه
والافى العامة ومثل حضور الجارة اعاده المريض **يجب** على القاضي ان يسوي
بين الخصمين في ثلاثة اشياء في الجلوس والنظر والكلام سواء كانا متفقين
في الدين او احدهما مسلم **وفي** مذهبا يقيم المسلم في المجلس على الكافر فقط **لقوله**
صلي الله عليه وسلم اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليؤمّنهم في المجلس والاشارة
والنظر **لا يشار** احد الخصمين ولا يشير اليه ولا يلقيه حجة للثمة ولا يضحك
في وجهه لانه اغراء على خصمه ولا يمزح مطلقا لانه يزول مهابة المجلس **ولا**
يلتزم الشاهد شهادته بان يقول له اشهد بكذا وكذا لانه اعانة على احد
الخصمين فيكره كالتقنين **الخصم** **واجاز** ابو يوسف رحمه الله تلقين الشاهد فيما لا
تتمه فيه وذلك عنه ما تولى القضاء لان الشاهد قد يحضر لمهابة المجلس فكان
تلقينه احياء للحق بمنزلة احضار الخصم والتكفيل **ومني** ثبت الحق على الخصم
باقراره او بيينة امر القاضي بدفعه فان ابي حنيفة قد رما يري وانما يجبه
بطلب ذي الحق بان يقول له احييه فيما لزمه **ويجس** في مال حصل له كمن سبغ
او قرض او في مال التزيم بعقد كالمهر المعجل وبذل الخلع ودين الكفالة لان المال
اذا حصل سبه ثبت غناه واقدمه على التزيم باختياره دليل على يساره **تنبيه**

هذا في غير دين الوالدين والاجداد والجدا وان علوا وهكذا كفى الاصل
ككفيل ام مثلا فلا يجس لما يلزم من القول بجبه ان يجس الكفيل **الامروني**
غير ما ذكرنا من الديون لا يجس المحكوم عليه ان ادعى الفقر اذ لا دليل على اليسار
الا ان يثبت غريمه غناه فيجب قدر ما يراه ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال
اطلقه **قال** تعالى وان كان ذا عسق فنقم الى ميسرة فجب بعد ظهور اعساره
يكون ظمالة لا يمنع غمارة عنه فيلزمونه وباخذون فضل كسبه **لا يقتل** بينة
على افلاسه قبل جبه وبينه اليسار ادلي من بينة الاعسار لان الا
عسار اصل واليسار عارض والبينة للثبات **ويجس** **ويجس** الموسر لان الجس
جزاء الظلم فاذا امتنع من ادب الحق مع القدرة عليه عليه ظرطه فيجازي
بتأييده **تنبيه** لو طلب المديون يمين المدعي انه ما يعلم انه معسر
حلف فان نكل اطلقه ولو قبل الجس وان حلف جبه **ولا يجس**
لنقطة ماضية لزوجته وولده لانهما تسقط بمضي الزمان وان لم تسقط
بان حكم الحاكم بها او اصفح الزوجان عليها فلا يجس ايضا لانهما ليست
بيد عن مال ولا لزمته بعقد كما ذكرنا **وكذا** لا يجس لكل دين لولده كما ذكرنا
وكذا الكسوة المقررة للمرأة لانهما ليست واجبة بعقد وهي من النفقة
فلا يجس بها **ويجس** في الاتفاق عليهما اذا ابي لان النفقة لحاجة الوقت و
تركها لها قصدا هلاكهما فيجس لدفع هلاكها **تنبيه** لا يجس في الدين

المؤجل وكذا لا يمنع من السفر قبل حلول الاجل سواء بقدر محله او قرب لانه
لا يملك مطالبة قبل حلول الاجل فلا يملك منعه ولكن له ان يخرج ماله
حتى اذا حل الاجل منعه من السفر **ويجب للقاضي القضاء** عند الغضب **قال**
بعضهم واذا اخرج الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ
وعند الجوع والعطش والمطر ويكره ان يصوم القاضي نفلا يوم قضاءه وعند الشبع
المفرط وعند شدة الشهوة للجماع وعند شدة الحر والفرح المفرط وعند المرض
ومداغة الاخشاش اي البول والفايط وعند العاص وشدة البرد والحرق **وط**
انه يكره للقاضي القضاء في كل حال يسوف فيه خلقه **فان حكمه** في حال مما تقدم
نفذ حكمه مع الكراهية **والجلس** الخصمان بين يدي القاضي فلا يسأل المدعي عليه
حتى يبرئ المدعي من دعواه فاذا كانت الدعوى صحيحة يقول للمدعي عليه اخرج
من دعواه فان اقر حكم عليه باقراه وان انكر طلب من المدعي البينة على دعواه
فان اثبت مدعاه نظر القاضي ان كان المتخاصما اخوة او بنى اعمام اهل الحكم بينهما
ودفعهما قليلا كي يصطالحا لان القضاء ولو بحق ربما كان سببا للعداوة
بينهما **وفي مذهبي** ينبغي ان يعرض الصلح عليهما وعلى غيرهما من المتخاصمين
كيلا تعاديه الناس فان حكم القاضي ولو بالعدل يؤذي المحكوم عليه فاذا اصطالح
الخصمان خلص القاضي من هذه الورطة **وينبغي** له ان يتقذر للمقضي عليه وبين له
قضاياه ليكون ذلك ادفع لشكاية الناس عليه ونسبته الي انه جار في الحكم

ومن

ومن يسمع مجل فربما تشدد العامة عرضه وهو يرين **ولا يجل**
القاضي المدعي عليه ولا يحكم عليه ولا يجنبه الا بعد سوال المدعي ذلك منه
وطالبه **ولا يقضي** بغير ما علمه بالاجماع ويقضي بعله الا في الحدود **وتقضي**
بالمرأة في غير حد وقود لانها اهل للشهادة ولان القضاء يستثنى من الشهادة وعدم
جواز قضائها في الحدود والقود لما فيها من شبه البدلية **وعنه** لا يصح قضاؤها مطلقا كما
تقدم **ولا** ينصب نائبا لان الفوض اليه القضاء لا التقليد فهو كالوكيل لا بوكيل
بل اذن موكله **فان** فهو اليه الاستخلاف بان قيل له من قبل السلطان ومن شئت
فله ذلك ومع فيكون نائب القاضي الفوض اليه نائبا عن الاصل يعني السلطان **فلا**
يملك القاضي الذي ولاه عزله الا اذا فوض اليه بان قيل له من قبل السلطان **فلا**
من شئت ان يجوز له عزله **وهل** ينزل نائب القاضي بخروج القاضي عن القضاء او
موته الصحيح انه ينزل في زماننا اذ لا يفهم احد الان انه نائب عن السلطان **ونائب**
غير القاضي الفوض اذا قضى اجاره بشرط ان لا يكون رفيقا او محمدا في قدق صولان
المقصود حضور راي الاول وقت وجده **اذا رفع** للقاضي حكم قاصر اخر امتناه
بشرط ان القاضي الحاكم عالما باختلاف العلماء حتى لو قضى في فصل مختلف فيه
وهو لا يعلم لا يجوز قضاؤه عند عامة العلماء ولا يعضية القاضي الثاني **ويشترط**
ان لا يكون مخالفا للكتاب والسنة المشهورة او الاجماع اذ لامرية لاحد المجتهدين
عليه الاخر وقد قيد الاول باتصال القضاء فيه فلا ينقض الا ان خالف الكتاب والسنة

عنه

او الاجماع فلو قضى قاض بشاهد وبين المدعي وبشهود حل الوطى بمجرّد
 النكاح في مطلقة الثلاث او بجوارع متروك التسمية عمدا او مجوار
 بيع درهم بدرهمين لا ينفذ **أما** **الرابع** فلمنا لقنه الكتاب العظيم لانه تعالى قال
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان هذا
 انما يذكر لقصر الحكم عليه ولانه قال ذلك ادني ان لا ترقابوا ولا مزيد على الا
 دين **واما الثاني** فلانه مخالف للحديث المشهور وهو حديث العسيلة
واما الثالث فلان مخالف لما اتفقوا عليه في الصدر الاول فكان قضاؤه
 مخالفا للاجماع **واما الرابع** فلان الخلاف فيه منقول عن ابن عباس رضي
 الله عنهما وقد انكر عليه الصحابة رضي الله عنهم فلا يقدر خلاف **هذه المسئلة**
 التي اشترانا اليه قريبا بقولنا وسناق **فان رفع** للقاضي قضاؤه من حد في قد في
 وثاب او قضاؤه اعمى او قضاؤه امرأة حية او قود او قضاؤه قاضي لامرأته او
 او قضاؤه قاض بشهادة المحدث والتائب او شهادة الاعمي او قضاؤه قاض لا
 مرة بشهادة زوجها او قضاؤه قاض حيا او قود بشهادة امرأة ونقده نقد
 في الجميع لان كلامها مجتهد فيه ولم يخالف كتابا ولا ظاهر سنة ولا اجماعا **وكذا**
 لو ابطل ثاني نقده ثالث لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول قائم باقبال
 القضاة به فلا ينقض باجتهاد لم يتايد به لانه دونه والقضاة حق الشرع
 يجب صيانته ومن صيانته ان يلزم ولا يعترض عليه **والا فضا** عبده وصبي مطلقا

سواء كان على مسلم او كافر وقضاؤه كافر على فلا ينفذ ابد الانتفاء اهـ
 الشهادة فيهم على المقضي عليه **يوم الموت** لا يدخل تحت القضاة بخلاف يوم
 القتل يعني اذا ادعى شخص ان فلانا مات وترك هذا الشيء ميراثا لامي
 ومات وتركته ميراثا لي وقضى له بالبيينة فقال المدعي عليه ان امك
 التي تدعي الارث عنها ماتت قبل فلان الذي تدعي انه مات أولا واقام
 البيينة لم يصح الدفع بخلاف ما اذا ادعى انها قتلت قبله واقام البيينة فانه
 يصح الدفع والحكمة في ذلك ان القضاة بالبيينة عبارة عن رفع النزاع والموت
 من حيث ان موت ليس محل للنزاع ليرفع بالبيانة بخلاف القتل فانه من
 حيث هو هو محل للنزاع كما لا يخفى والله اعلم **القضاة** رجل او خروية بشها
 زور ينفذ ظاهر او باطنا اذا ادعاه بسبب معين يعني العقود كالبيع وال
 شراء والاجارة والنكاح والمصوغ كالاقالة والفرقة بطلاق ونحوه فانه
 ينفذ عند الامام اي حنيفة ظاهر او باطنا وعند الباقيين ظاهر الا باطنا
 بخلاف الاملاك المرسلة وهي التي لم يذكر فيها سبب معين فانهم اجمعوا على
 انه ينفذ فيها ظاهر الا باطنا **والمراد** بالمفاد ظاهر ان يستلم القاضي المرأة
 للرجل ويقول لها سببي نفسك اليه فانه زوجك والمراد بالمفاد باطنا ان
 يحل له وطؤها ويحل لها التمكن فيما بينهما وبين الله تعالى **وخالف** في
 ذلك الصاحب والائمة الثلاثة لان شهادة الزور حجة ظاهر الا باطنا فينفذ

القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحجة **ودليل** الامام ما روي ان رجلا
 ادعى علي امرأة نكاحا بين يدي علي رضي الله عنه واقام شاهدين وقضى
 بالنكاح بينهما فقالت ان لم يكن بديا أمير المؤمنين فزوجني منه فقال
 علي شاهداك زوجات ولو لم ينعقد بينهما العقد بقضائه لما امتنع
 من تجديد النكاح عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحصنها
 من الزنا وكان الشهود ذورا بدليل القضية **القضاء** مجتهد فيه بخلاف رايه
 فلو حكم حتى مثله بذهب الكافي او غيره لا ينفذ حكمه سواء كان فاسيا او عاملا
 علي الصحيح لان التارك لمذهبه عمدا لا يتركه الهوي باطل لا لقضية جميل
 واما الناسي فلان المقلد ما قلده الا بحكم مذهب لا بمذهب غيره **وهذا**
 كله في القاض المجتهد فاما القاض المقلد فاما ولاه ليحكم بمذهب ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى فلا يملك المخالفة فيكون مغرولا بالنسبة الي ذلك الحكم
لا يقضى علي غائب ولا **لقول** صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا تقض لاحد
 الخصمين حتى تسع كلام الآخر ولان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة هنا
 لعدم الانكار فلا يقع القضاء الا بحضور باين حقيقة كوكيل ووصيه او
 شرعا كوصي القاض او حكما بان يكون ما يدعي علي الغائب سببا لما يدعي علي الحاضر
 فيستحب الحاضر خصما عن الغائب ويصير القضاء عليه كالقضاء علي الغائب
 كما اذا برهن علي ذبيته انه اشترى المدعي به من فلان الغائب فحكم علي الحاضر

حكما علي الغائب ثم اذا حضر الغائب وانكر ذلك لا يلتفت لا
 نكاحه ولا يحتاج الي اعادة البينة لانه صار مقضيا عليه فاب
 المدعي لا يتوسل الي اثبات حقه علي الحاضر الا باثباته علي الغائب
ولو كان ما يدعيه علي الغائب شرطا لما يدعيه علي الحاضر لا يكون الحكم
 علي الحاضر حكما علي الغائب اذا كان فيه ابطال حق الغائب **كن** قال لا امر
 ان يطلق فلان امراته فان طلق فاقامت زوجة الخالف بينه علي ان
 فلان طلق امراته ووقع الطلاق علي لا تقبل بينهما في الاصح لان فيه ضررا
 علي الغائب بابطال نكاحه بخلاف ما لو لم يتضمن ضررا كما لو علق
 طلاقها به خول فلان الدار فانه تقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب
واما اذا قضى عليه فقبل ينفذ وبه قال امامنا وهو احدى روايتي عم
 اصحاب الامام وقبل لا ينفذ **والله** يقضيه النظر ان نفاذ القضاء علي الغائب
 موقوف علي امرضا قاض آخر لان نفس القضاء هو المجتهد فيه فهو كقضاء
 المحرور في قذف وعمره وحيث قضى علي غائب فلا يكون عن اقرار عليه **ولو**
 اقر عنه القاض فغاب قبل ان يقضى عليه فيجوز القضاء عليه بخلاف
 ما اذا اقيمت عليه بينة في غيابه او اقيمت في حضوره وغاب قبل الحكم
 فلا يقضى عليه لانه ان يطعن بالبينة دون الاقرار ولان القضاء
 بالاقرار اعانة واذا انقض القاض اقراره سلم المدعي حقه عينا كان او

دينا او عقارا الا انه في الدين يسلم اليه جسد حقه اذا وجد في
يد من يكون مقر اياه مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك العرض ولا
العقار لان البيع قضاء فلا يجوز **وفي** جامع الفصولين قد اضطرت
ارأؤهم وبيانهم في مسائل الحكم على الغائب اوله ولم يصف ولم ينقل
عنهم اصل قوي ظاهر يبين عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال
فالظاهر عندي ان يتامل في الوقائع ويحيط ويلاحظ المخرج و
الضرورات فيفق بجسها جوارا وفاد **استل** لو طلق امراته عند
العدل فغاب عن البلد ولم يعرف مكانه او يعرفه لكن يعجز عن احضاره
او عن تسافر اليه هي او وكيلها لبعده او لما ع **آخر وكذا** المديون لو
غاب وله نقد في البلد او نحوه ففي مثل هذا الوجه على الغائب غلب
ظن القاضي انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فله ان يحكم عليه وله **وكذا**
للمعتق ان يفتي بجواره دفعا للمخرج والضرورات وصيانة للمقوق عن
الضباع مع انه مجتهد فيه ذهب اليه الاثمة الثلاثة وفيه روايتان
عن اصحابنا **وينبغي** ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه يراعي حاجته
الغائب ولا يفرط في حقه واقره في نذر العين **قال في** البحر والمعمد
ان القضاء على المسخر لا يجوز الا لضرورة في خمس مسائل **تواري بالبايع**
صورتهما شري المشتري بالخيار لمدة واراد الرد في المدة فاحتفى البايع

طلب

فطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البايع ايرده عليه فنف
القاضي وكيله عن البايع وسمع عليه دعوى المشتري وحكم عليه بالرد **اختفى**
المكفول عنه صورتهما كفل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فدينه على الكفل
فغاب الطالب في الغد فلم يجد الكفل فرفع الامر الى القاضي فنصب
وكيلا عن الطالب ولم اليه المكفول عنه **ير** **الحلف** ليوفيه دينه اليوم فتعيب
الدين بان علق المديون الطلاق على عدم قضائه اليوم ثم غاب الطالب و
خاف الحالف الحنت فان القاضي نصب وكيله عن الغائب ويدفع له
اليه ولا بحث الحالف وعليه القوي **ولو** دفع الى القاضي بر في يمينه ولو لم يكن
ثمة قاض حنت في يمينه على المعنى به **جعل** امرها بيدها ان لم يعطها
تفقتها فتعيب لاجل باعاع الطلاق عليه فانه ينصب من يقض لها
الخامسة تواري الخصم فالمتاحرون ان القاضي ينصب وكيله في
الكل وهو القول الثاني **خاتمة ذكر في** شرح ابي القاض لو قال رجل
للقاضي لي علي فلان حق وقد تواري في منزله فالحاض يكتب الي الوالي
في احضاره فان لم يظفر به وسال الطالب الحتم على يابه فان اتي بشا
هدين انه في منزله وقال لا رايانه منذ ثلاثة ايام او اقل حتم عليه لا ان
راد على ثلاث والصحيح انه مفوض لراي الحاكم فانه اذا اهتم وطلب المدعي
ان ينصبه وكيله بعث القاضي الى داره رسولا مع شاهدين ينادي

بحضرتها ثلاثة ايام في كل يوم ثلاث مرات بافلان بن فلان ان القاضي
يقول لك احضر مع خصمك فلان مجلس الحكم والانصب لك وكيل
وقلت بينة عليك فان لم يخرج نصب له وكيل وسمع شهود المدعي
وحكم عليه بمحض وكيله انتهى **الترك** • اذا استقرت بالدين فولاية البيع
للقاضي لا للورثة اذ لا ملك للورثة فيها فلم يكن لهم ولاية البيع **بغير**
القاضي مال الوقف والغائب واليتيم ويكتب الصلح لذكر الحق وليس
للابن بغير مال ابنه ولا للوصي مال اليتيم لانهما لا يقدران على التحمل
بخلاف القاضي **اذا حكم** القاضي بالجور متعمدا او قربة فالقرعة عليه في ماله
ولو قضى بالجور خطأ فالقرعة على القاضي له **حكمنا** من يصلح قاضيا
حكم بينهما بينة او اقرار او نكول في غير حد او قود او دية على العاقلة
ورضا بحكمه صح **ولا** يعني بصحة في ما ذكر لئلا يتجاسر العامة فيه فيد
مهاجة القضاء **وكذا** صح اخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة شاهد
ولا يثبت ولا يصح اخباره بحكمه لا نقضا ولا يثبت كالقاضي المفزول اذا قال
قضيت بكذا وكل منها الرجوع عنه قبل حكمه لا بعده ولا يصح حكمه لا اصوله
وفروعه وزوجه كالقاضي الموالي بخلاف حكمها على اصولها وفروعها
وزوجتيها فانه يجوز لعلم التمه **وان** حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما
فلو حكم احدهما بدون حضور الآخر لم يصح **واذا** رفع حكم المحكمة الى القاضي

الموالي

الموالي فان وافق مذهبه امضاه وان خالف ابطله **والمرق** بين
هذا وبين اذ ارفع للقاضي حكم قاض آخر لا يرده وان خالف رايه الا ان
خالف الكتاب او السنة والاجماع كما تقدم اذا كان ذلك في فصل مجتهد
فيه **وجهه** ان المحكمة له ولاية على المحكمين دون غيرها فلا يكون جهة
وكان كالصلح فله ان يرده ان خالف رايه واما القاضي فله ولاية على كل
الناس فكان قضاءه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضي ان يرده اذا
صادف محلا بان يكون فضلا مجتهدا فيه **ويثبت** بالبينات كتاب قاض
اليه قاض مثله في كل حق لا يسقط بشبهة كالحرود والقصاص
فيكتب الحكم او ينقل الشهادة ليحكم المكتوب له بها **ويثبت** في العقار
والكلام والطلاق والعناق والوصية والنسب والمغصوب والامانة
والمضاربة المجعولين والشفعة والوكالة والوفاء والقتل اذا
كان موجب الماله والورثة بالاتفاق ويقبل في المستقول على المخا
ويقره القاضي الكاتب على الشهود ليعلموا ما فيه ويختم بحضرتهم وسلم
اليهم **وبكر** فيه اسم ونسب واسم المكتوب اليه ونسبه واسماء الشهود واسماءهم
وان كل واحد منهم شهد غيب الدعوى الصادرة من فلان بن فلان وعقب
الاستنشاء وشهادة صحيحة مستفقة اللفظ والمعنى **ويكتب** تاريخ الكتاب واذا
لم يكتب فيه التاريخ لا يقبله وان كتبه ينظر هل هو كان قاضيا في ذلك

٢٦
ام لا ولا يكتفى بالشهادة اذ لم يكن الخارج مكتوبا **وابو يوسف**
رحمه الله تعالى بشرط ذكر المكتوب اليه ولا نسبه بل يجوز ابتداء
ان يكتب الي كل من يصل اليه كتابي هذا من القضاة **ولم يشترط** القراءة
عليهم ولا ائمتهم وعليه المتأخرون توسعة على الناس **ولم يشترط**
اسماء شهود الطريق وانسابهم في الكتاب ولا يجوز كونهم كفارا
ولو كان المدعي عليه كافرا **ولا يقبل** الكتاب الا من قاضي موالي من قبل
السلطان بملك الحق فلا يقبل من قاضي رستاق **ثم ان** القاضي الذي
في ولاية الخصم لا يقبل الا بحضور الخصم ولم يشترطه ابو يوسف ايضا
ولا يقبل الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين فاذا شهدا عنده انه
كتاب القاضي فلان بن فلان وعده لوان فتحه وقراه على الخصم والرفه
بما فيه ان بقي كاتبه قاضيا **وان لا** عن القضاة بموت او عزل او زوال
اهلية القضاة عنه قبل وصول الكتاب اليه بطل حكمه **وكذا** يطل عند
زوال المكتوب اليه عن القضاة بما ذكر الا ان كتب بعد اسمه والي كل من
يصل اليه من قضاة المسلمين وقد جوز ابو يوسف ان يثبت كافيته
فان قال الخصم لست الذي كتب فيه فعلى المدعي اثباته **وان طعن** الخصم
عنه هذا القاضي في القاضي الذي كتب او في الشهود الذين شهدوا عليه
بالحق عند القاضي الذي كتب الكتاب او قال لهذا القاضي اني آتيت

٢٧
اتيتك بما اوضح به بطلان هذا عندك او قال له سل عن ذلك فانك
تجده كما قلت وقال فيهم بما يسقط عدالتهم بان قال ان الشهود
الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عليه بالحق عبيد او محدودون في
قدف او من اهل الذمة سمع القاضي هذا الطعن فان اقام على ذلك
شاهدين لم يقبل القاضي ذلك الكتاب لان هذه الاشياء ليست
بمجرد صغرد فلا يتسع قبول الشهادة عليها وان اقام شاهدا واحدا تخفى
القاضي فان وجه الامر على ما قاله هذا الواحد فلا يقضي بالكتاب **فان**
مات الخصم نقله القاضي على وارثه او وصيه لقيامهم مقامه **وجاز** نقل
شهادة شاهد واحد كما اذا كان لرجل على آخر في بلدة اخرى دعوى وله
شاهد واحد في بلده واخر في بلدة المدعي عليه واراد ان ينقل شهادته
من في بلده ويدعي على ذلك الشخص ويتمسك بكتاب الشهادة وشاهد
هناك **جاز** **وجاز** كتب توكيل عايب بان كان لرجل على آخر في بلدة
اخرى دعوى واراد ان يوكل رجلا في تلك البلدة ليتخاضم من جانب
مع ذلك الرجل جاز ايضا **والمحضر** ويسمى الاعلام هو ما كتب فيه حضور
المتخاضم عن القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار او الحكم بال
لبينة او النكول على وجه يرتفع به الاشتباه وكذا السجل **قال** **ابو هان**
في المحيط ان الاشارة في الدعوى والمحاضر ونقطة الشهادة من اهم

ما يحتاج اليه **وانما كانت** اهم قطعا للاحتتمالات لان المدعي بدعواه
يستحق المدعي به علي المدعي عليه والشهود بشهادتهم يثبتون استحقاقه
ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال **وكذا في** السجلات لابد من الا
شارة حتى قالوا اذ اكتب في محضر الدعوي حضر فلان مجلس الحكم وحضر
مع نفسه فلا نفاذ في هذا الذي حضر عليه لا يفتي بصحة المحضر **فينبغي**
ان يكتب فادعي هذا الذي حضر علي هذا الذي حضر ادبونه بوجه
احضر هذا وادعي علي غيره **وكذلك** عند ذكر المدعي والمدعي عليه في اشارة
المحضر لابد من ذكر هذا فيكتب المدعي هذا والمدعي عليه هذا لان بعض المتابعين
كانوا لا يثبتون بالصحة بدنه **وكذلك** قالوا في السجلات اذ اكتب وضمت
لمحمد هذا المدعي علي احمد هذا المدعي عليه **وكذلك** قالوا اذ اكتب في المحضر
ذكر شهادة الشهود وشاروا الي المتدعيين لا يفتي بصحة لان الاشارة
المعتبة هي الاشارة عند الحاجة اليها في موضعها ولعلمهم اشاروا الي المدعي
عليه عند الحاجة الي الاشارة الي المدعي وشاروا الي المدعي عند الحاجة الي
الاشارة الي المدعي عليه فيكون ذلك اشارة الي المتدعيين ولا تكون معتبرة
فلا بد من بيان ذلك بابلج الوجوه قطعا **لهم والله** ما كتب فيه البغ والار
والافرار ونحوها **والحجة والوثيقة** تتناولان الثلاثة اعني السجل والمحضر
لان كل واحد منها فيه سفر الحجية والوثيقة **وحديث** المدعي والمدعي عليه والشهود

والعقار

والقضاة شروط اذ انقص شئ منها فلا يصح الحكم **ينبغي** في المدعي خمس
شروط حضوره بنفسه او وكيله او وصيه ودعواه وصحة دعواه واشتهاره وان
لا يكون بينه وبين الشاهد وصلة تؤجبه النكاح كالولادة والزوجة والمكنت وال
الشركة والوكالة ومثل ذلك هذا القاضي **ينبغي** في المدعي خمس شروط حضوره
بنفسه او بآتيه وانكاره لفظا او معنى وتوجه المحضرة عليه وان لا يدعي رفق
الشاهد وان يكون اهلا للجواب **ينبغي** في الشهادة خمس شروط توافقها للعدول
واقفا وان هدين فيها وان لا تقوم على النفي وان لا يقع فيها تناقض وان لا
يكون فيها للشاهد خبر مغنم او دفع مغرم **ينبغي** لجوار القضاء بعد هذه الشروط
حضور الشاهدين واعلام المدعي عليه وجهه وجه المدعي وعدم الرشوة لاني تقبل
القضاة ولا في تلك الحادثة **وانما** تقبل الشهادة ممن اجتمعت فيه هذه الشروط
نيط العقل والبلوغ والحرية والاسلام في الشهادة علي المسلم وحفظ الشهادة
عنده والضبط اي عدم الغفلة والعدالة والبصر والنطق وان لا يكون محدودا
في قذف والاصالة والعلم عيانا لا خبرا **لا في** خمسة النسب والنكاح والموت
والقضاة والوقف **والعقار** ينحصر بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص
كل منع السلطان قضاة عن سماع دعوى او خصمها فلا يستمر منعه ابدا
كل اذا منع قضاة عن سماع ما مضى عليه خمسة عشر سنة من الدعوى فاذا
اطلعه هو او غيره جاز وجاز ان اطلعه لبعض القضاة دون بعض وبعض

المدعي دون بعض **والخاص** ان القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد
التصرف من موكله فاذا قصص له تخصص واذا اعمم له **واذا** اختلف المدعي والمدعى
عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لان وجوب سماع الدعوي وعده حاضرا
فاذا قال معنى السلطان عن سماعها كان القول له واذا قال اطلق لي سماعها كان
القول له ما لم يثبت المحي كونه عليه المنع بالبيئة الشرعية فان اثبت المنع بعد الحكم
عليه لخصمه بطل الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه كحكم الرعية في ذلك
واذا اتاه خبر من عدل او كتاب او رسول من طرف السلطان بامر عمل به كما يعمل اذا امره
السلطان بذلك مشافهة **فمن** علم ان القاضي وكيل عن السلطان وعلم احكام الوكيل
استوعب مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث **فاذا** اولى قاضيا في زماننا وقال له اكتب
له في مشوره ان يحكم في المسئلة الفلانية على مذهب الفلانة او المالكية او الحنابلة
بله يصح حكمه بها والا فلا **ولو** عزل من فوض له ورضي عنه فلا بد من امره به للثاني
بذلك **واذا عزل** السلطان قاضيا لا يعزل ما لم يصل اليه خبر العزل حتى لو قضى
بقضايا بعد العزل قبل وصول خبر العزل اليه جازت قضاياه **وعن** ابي يوسف رحمه
الله لا يعزل وان علم بعزله حتى يتقدم مكانه صيانة لحقوق الناس **هذا**
اذا حصل العزل مطلقا واما اذا حصل العزل معلقا بشرط وصول الكتابة اليه
لا يعزل ما لم يصل اليه الكتاب علم العزل قبل وصول الكتاب اليه او لم يعلم **للسلطان**
ان يعزل القاضي ويستبدل مكانه آخر بريئة او غير بريئة **وقد** صح عن ابي حنيفة رحمه

الله انه قال لا يترك القاضي على القضاء اكثر من سنة **فاذا** قال القاضي عزلت
نفسى واخرجت نفسى عن القضاء ويسمع السلطان بغير امانه وسماع
من السلطان فلا **وان** كتب كتابا الى السلطان اني عزلت نفسي واني اكتب
الى السلطان صار القاضي معزولا **واذا** وقعت حكومة للقاضي بينه وبين شخص
في مكان بينهما من فيه اهلية القضاء ويصح حكمه عليهما **وان** ابي الحنفية التحكيم بحسب
عليه فاجوز التحكيم عرف باثر عمر رضي الله عنه **فانه** حكمه زيد بن ثابت رضي
الله عنه في حضرة كانت بينه وبين ابي هريرة رضي الله عنه وحكمه شريك في حضرة
اخرى **ويجوز** القاضي ان يجلس للقضاء من لا يعرف لغته من المدعي
والمدعى عليه والشهود **واختلف** الائمة في عدد من يقبل ترجمته وكذلك في
التقريب عن لا يعرف وقادية الرسالة والخرج والتعديل **فقال** الامام ابو حنيفة
رضي الله عنه يقبل الرجل الواحد في ذلك كله حتى انه قال ويجوز ان تكون امرأة
ووافقه الامام احمد في قبول الرجل الواحد فقط وقال امامنا الشافعي لا يقبل اقل
من رجلين ووافقه الامام مالك فيما يتعلق باحكام الابدان وجوز في الا
موال ان يكون رجل وامرأتان **ويجوز** كما ساعد له معرفة بالفقه وضبط ال
والمحاضرة الوثائق ويجلس ناحية عن القاضي بحيث يراه لئلا يتجسس بالرشوة **و**
يجلس في اشهر المجالس ليكون ارفق بالناس ويكون باكل الاحوال كافة ما يتفرغ
بسمعه وبصره وقلبه لكلام الخصوم ولا يستعملهم بالجواب ولا يخوفهم فان الخوف

والجانب به

حجة الرجل ولا تستغنى بالشهود كان يقول للشاهد كيف نخلت او لعلك
 ما شئت او كذبت فانه نصب قاضيا لاهضا **ويقيم** المحذور على انهم
 الاسبق فالاسبق وان تساوا في المحذور ارفع بينهم **واذا** اشكل عليه
 الحكم استفتى عنه واذا لم يقع له الاعتماد على فتاوى اهل مصر استفتى
 من فقهاء مصر غير ولا ياتم بتأخير القضا بسببه **واذا** فضل حكما يكتب
 فيه نسختين احدها يعطى للمخضم يكتبها في ديوانه اذ ربما يحتاج اليها في
 معنى من المعاني وما في يد المخضم لا يؤمن عليه من الريادة او النقصان **ولا**
 يحكم في حادثة ثبتت هذه بالشهود حتى يزكهم علنا وسرا من له مخالطة معهم
 ومعرفة بهم ويكون المزمع من اهل الصلاح والا ستفاته **ويكتب** للمركب سرا وفي
 نسى السرية لرفها اسم المدعي والمدعي عليه والشهود والمشهود به ان كان عفا
 او منفلا وبما لم يهل شهادة الشهود في هذه الدعوى مقبولة ام لا فان جاء
 الجواب منهم بما يقضى القبول والصحة قبلها وان جاء الجواب بما يقضى ردها فانه
 يردها **ويكون** مجلسه موقرا للبلاية هب ما به القضاء من جرت منه
 ادب آدبه بما يراه ويؤدب شاهد الزور وبشهره اذا اقتضى الحال لكي
 ينتهي غير من اهل الفجور ولا تاتخذ في اسه لومة لا يثم ويشبه باوصاف
 قضاة العدل الاكارم **والاصل** في ذلك بعد توفيق الخلاق **ان يكون** القاضي
 متصفا بمكارم الاخلاق فانه اذا كان محافظا لنا موسى ومرفقة

يوفقة الله للداد والصباب في جميع اقفنيه ولا يضر قلة علمه بالاحكام
 الفقهية اذا كانت نفسه شريفة وشيمته مرضية **بحكم** ان الرشيد رحمه
 احضر رجلا ليولي القضاة فقال اني لا احسن القضاة ولا افاض
 الفتى فقال له الرشيد ان فيك ثلاث خصال من اوصاف الكمال
 لك شرف والشرف يمنع صاحبه من الدناءة مولك حلم والحلم يمنعك من
 العجلة ومن لم يعمل فلخطاؤه واث رجل نشاور في امرك ومن شاو
 في امرك كثر صوابه واما الفقه فنضم اليك من ثقة به فقبل انه ولاء
 القضاة مدة طويلة فما وجد عليه مطمئن في قضيه **خاتمة** نذكرها
 طرفا من محاسن قضاء العدل الذين يجب ان يقتدي بهم اهل العلم والفضل
 ونبين بعضا من فراياهم وننبذ من قضاياهم فان من عادة من له
 حاطر وقاد وفكر للاموور نقاد وقلب الي ادراك الفضائل منقاد **انه**
 اذا وقف على القواعد الكلية في المقاعد العليا والمقاصد المرعية لا سيما
 في فصل الاحكام الشرعية ان يتطلع الي شئ من جزاياتها ويتوقع الي
 معرفة شئ من احوال ساكني طرقايتها ليكون علي بصيرة من معرفة
 التفاوت بين الجامعين منها اصناف صفاتها الحميدة وافعالها الر
 شيدة السديدة وسيرتها العادلة المحمودة في جميع الامور المخلدة بحسن
 اوصافهم والثناء عليهم علي ممر الدهور وبين القافيين منها بحمد

اسماؤها وصفاتها • الواقعي في وبال شهابها • التابعين اهلها •
توسيم الامارة بالسوفي ملاذها وشهواتها **وهذه بيذة من**
وقائع وقضايا صدرت عن جماعة من القضاة المتقدمين الذين
قاموا في فصل الاحكام بين المتخاصمين فيها اعتبار للمقربين • و
سرا جماعة للمتوسمين وذكرى نافعة للمذكربين فان الذكرى
تنفع المؤمنين تصدح بان قضاء الشريعة هكذا وضوحا • وان
ولاة احكام المسلمين هذا صنعها **والفصل** الصادرة منهم رضي الله
عنهم كثيرة يتعذر جمعها وفي ذكر بعضها تنصرف بعينها ويعظم
في قلب من هداه الله وقهرها **ونذكرها** منها علي اربع وقائع لاجل الا
ختصار فيهم لمن وفقه الله وارشد بهمة واعتبار ليقين نفسه
من تشبههم ويقرن فعل بفعلهم فينبغي من قدرته وبصموس
سكرته فضدها تميز الاشياء وبالمشبه يفرق بين الاعيان
والانكيا • والانتقاء • والاشقياء • والجاهل • والسعداء **القصة**
الاولى قال عمير الدين قدس عليا امير المؤمنين ابو جعفر المنصور المدنية
ومحمد بن عمر ان الظلمي متولي القضاء بها وانا كاتبها فحضر جماعة من
الجمالين واستعدوه علي المنصور امير المؤمنين في شين ذكره
له فامرني ان اكتب الي المنصور بالحضور معهم وانصافهم فقلت

له تعفني من ذلك فانه يعرف خطي فقال لي اكتب فكتبت وسمت
وقال والله ما يمضي به غيرك فخصيت به الي الربيع حاجبه وجعلت
اعتذر اليه فقال لا بأس عليك ودخل بالكتاب الي المنصور ثم خرج
الربيع وقال للناس وقد حضر وجوه المدينة والاشراف وغيرهم
ليسموا عليه ان امير المؤمنين يقرأ عليكم السلام ويقول لكم اني قد
دعيت الي مجلس الحكم فلا احد منكم يقوم اذا خرجت ولا يبدف بالسلا
قال ثم خرج وبين يديه المشيب والربيع وانما خلفه وهو في ازار
ورداً فلم علي الناس فما احدث قام له ثم مضى حتى بدا بقبر النبي صلى الله
عليه وسلم فلم عليه ثم التفت فلما رآه ابن عمران القاضي اطلق رداءه علي
عائقه ثم احتبى به ودعا بالخصوم الجمالين ثم دعا بالمنصور فادعي
عليه القوم وقضى لهم عليه ثم انصرف فلما دخل المنصور الدار قال للربيع
اذهب فاذا قام القاضي من مجلسه فادعه فذهب الي ان قام القاضي
فدعاه فاتي ودخل علي المنصور فلم عليه فرد عليه السلام وقال له خذك
الله عن دينك وعن نبيك وعن حبيبك وعن خليفتك احسن الجزاء
قد امرت لك بمسقة آلاف دينار صيلة فاقبضها وكانت عامة اموال
محمد بن عمران من تلك الصلة فما ابرك سلوك الشن المستقيم و
اتباع الصراط المستقيم **القصة الثانية** نقل عن عافية بن يزيد القاضي

وكان يلى القضاء في بغداد للمهدي أمير المؤمنين فجاء في بعض الأيام
وقت الظهر والمهدي خال فاستاذن عليه فلما دخل استاذنه فبين
يسلم اليه القمطر التي فيها قضايها بمجلس الحكم واستغفاه من
وطلب منه ان يقبله من ولايته فطن المهدي ان بعض الاولياء عارضه
في حكمه فقال له في ذلك وان كان عارضك احد ليذكر عليه فقال له
القاضي لم يكن شي من ذلك فقال له الخليفة فاسبب استغفائك
من القضاء قال يا أمير المؤمنين كان يتقدم الي خصما منذ شهر
في قضية مشككة وكل يدعي بينه وشهودا ويديني بحج يحتاج الي تأمل
وتثبت فرددت الحضور رجاء ان يصطلحوا وان يظهر الفصل
بينهما فسمع احدهما اني احب الرطب فعمد في وقتها هذا وهو اول
اوقات الرطب فجمع رطبا لا ينهي جمع مثله لاير المؤمنين ودرشي
بوابي بدراهم علي ان يدخل الطبق الي ولايبالي ان يرد عليه فلما دخل
علي فسالت عنه فاجروني بالقصة فطردت بوابي وامرت برد
الطبق فردالي صاحبه فلما كان اليوم تقدم الي مع خصمه فانتشأ
في قلبي ولا في عيني هذا يا أمير المؤمنين ولم اقبل فكيف يكون
حالي لو قبلت ولا آمن ان تقع علي حيلة في ديني فاهلك
وقد فسد الناس فاقلني يا أمير المؤمنين اقالك الله واعفني عني

الله

الله عنك فعفني عنه وترك القضاء رحمهما الله تعالى **قصته**
الثاني قال عمر بن حبيب القاضي حضرته مجلس الرشيد يوما
فحضرت مسئلة فتنازع فيها الحضور وعلت فيها الاصوات فا
حتى بعضهم حديث يرويه ابو هرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم فدفع بعضهم الحديث وزاد في المدافعة حتى قالوا قائلون منهم
ابو هرة مشهم فيما يرويه وصرحوا بكذبه ورايت الرشيد يحا
نحوهم ونفروا فلم قلت انا الحديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابو هرة صحيح النقل صدوق فيما يرويه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فنظر الرشيد الي نظر مضطرب فقلت وانصرت الي من في فلم البت
ان جاء غلام فقال احب أمير المؤمنين اجابة مقتول وتحنط وتكفن
فقلت اللهم ان كنت تعلم اني دفعت عن صاحب نبيك واجللت
نبيك ان يطعن في اصحابه فتسلمن منه ثم توجهت معه فارسلت
علي الرشيد فاذا هو جالس علي كرسى حاسر عن ذراعيه بيده السيف
وبين يديه النطع فلما ابصرني قال لي يا عمر بن حبيب ما احدثت لاني من
الرد والدفع لقولي مثما تلقيتني به وتجرات علي فقلت يا أمير المؤمنين
ان الذي قلته ووقف عليه وملت اليه وحاولت عنه اذ رأيت علي رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعلى ما جاء به فانه اذا كان اصحابه كاذبين

فالشريعة باطلة والفرأين والاحكام في الصلاة والصيام والحج والطلاق والنكاح والحدود مردودة غير مقبولة فالله الله يا امير المؤمنين ان تظن ذلك او تصفى اليه وانت اولي ان تغار لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الناس كلهم فلما سمع كلامي رجع الي نفسه ثم قال احييتي يا عمر بن حبيب احياك الله وارني بعشرة الاف درهم **القصة الرابعة** روي عمر بن هبياح بن سعيد قال ات امرأة يوما الي شريك بن عبد الله قاضي الكوفة وهو في مجلس الحكم فقالت انا بالله ثم بالقاضي قال من ظلمك قالت الامير موسى بن عيسى بن عم امير المؤمنين كان لي بستان علي شاطئ الفرات لي فيه نخيل ورشته من ابي وقاست اخوتي وبيت بين وبينهم حائطا ووضع فيه رجلا فارسيا يحفظه ويحفظ النخل ويقوم به فاشترى الامير موسى بن عيسى من جميع اخوتي وساومني وارغبني فلم ابعه فلم كانت هذه الليلة بعث بجسمائه غلاما فاقبلوا الحائطا فاصبوا لا اعرق من نخيلي شيئا واخبطت نخيل اخوتي فقال يا غلام احضريني فاحضرها وختمها وقال لها امضي الي بابي بالحتم حتى يحضر معك فجاءت المرأة بالطينة المحنونة فاخذها الحاجب ودخل علي موسى وقال قد اعدت القاض عليك وهذا ختمه فقال ادع لي صاحب الشرطة فدعي به فقال له امضي الي شريك

القاضي

القاضي وقل له يا سبحان الله ما رايت اعجب من امر امرأة ادعت دعوي لا تصح اعدتها علي فقال صاحب الشرطة ان راى الامير ان يعفني من ذلك فقال امضي وبليك فخرج وقال لعلمانه امضوا واحملوا الي حبيب القاضي بساطا وفرشا ومائدة عواليه الحاجة ثم مضى الي شريك فلما وقف بين يديه ادي الرسالة فقال شريك لعلام المجلس خذ بيدك وضعه في الحبس فقال صاحب الشرطة والله قد علمت انك تحبني فقدمت ما آتيت اليه الي الحبس وبلغ موسى بن الحنفية فوجه الحاجب اليه فقال رسول ادي رسالة اي شئ ذنبه فقال شريك اذهبوا به الي رفيقه الي الحبس فحبس فلما صلى الامير صلاة العصر بعث الي اسماعيل بن الصباح الاشعري والي جماعة من وجوه الكوفة من اصقاف القاض شريك فقال لهم امضوا الي القاضي وابلغوه السلام واعلموا انه قد استخفى واني لست كالعامية فمضوا اليه وهو جالس في محبة بعد صلاة العصر فابلغوه الرسالة فلما انتضى كلامهم قال لهم مالي لا اراكم جيتوني في غيره من الناس فكلتموني فيه من ههنا من فتيان الحمى فاجابه جماعة من الفتيان فقال لياخذ كل واحد منكم بيد رجل فيذهب به الي الحبس فانتم الاقنة وجزاؤكم الحبس قالوا اجاء انت فقال حقاقى لا تقودوا برسالة طاليم فحبسهم فركب موسى بن عيسى في الليل

وجاء الى السجن وفتح الباب واجرمهم كلهم فلما كان الغد وجلس شريك
الى القضاة جاء السجّان واحضره فدعا بالقرطاة فحتمه ووجهه الى
منزله وقال لخادمه الحقن بالثقل الى بغداد والله ما طلبنا منهم هذا
الا فركن اكرهونا عليه ولقد ضنونا فيه الا عازا اذ تقلدناه
لهم ومضى نحو قنطرة الكوفة الى بغداد وبلغ الخبر الى موسى بن عيسى
في موكب فالحقه فجعل يبأسه ويقول يا ابا عبد الله تثبت النظر اظن
تجسسهم اعوانني قال نعم حبسهم لهم مشوا لك في امر لم يجز لهم
المشي فيه لست ببلد او يريدوا جميعا الى الحبس وهو واقف والله
مكانه حتى جاء السجّان فقال رجعوا الى الحبس فقال لا عوانه خذوا
بابجار دابته بين يدي الى مجلس الحكم فمروا به بين يديه حتى ادخل
المسيح وجلس في مجلس القضاة فجاءت المرأة المتظلمة فقال لها
قد حضر فقال موسى وهو مع المرأة بين يديه قبل كل امرها ناقد حفص
اليك يخرجون من الحبس قال شريك اما الآن فنعم فاخرجوهم من الحبس
ثم قال ما تقول فيما تدعي عليك هذه المرأة فقال صحت قال ترد
ما اخذت منها وتبني لها حايطا سرعيا كما كان قال نعم قال هل
بقي لك عليه دعوى قالت ببيت الفارسي ومثاعه قال موسى بن
وزدك ذلك كل بقى لك دعوى قالت لا وبارك الله عليك

وهذا خبر فقال لها قومي فقامت من مجلسه فلما فرغ قام
واخذ بيد موسى واجلسه بجانبه وقال السلام عليك ايها الصبا
تأمرني بشي قال اي شي اؤمر وضحك فقال له شريك ايها الصبا
ذاك الفعل حق الشرع وهذا القول حق الادب فقام الامير و
انصاف الى منزله وهو يقول من عظم امر الله اذل الله له عظما خلقه
فهذه سيرة القضاة المتصفين بما سبق من الاوصاف المقتنين
في اعمالهم سيرة العدل والانصاف فلا جرم استقرت احكامهم ووجرت بالحق
اقتدامهم وشكرت ابايهم ولم تغلق بغيرهم آقا هم **تيسر** ينبغي
ان يمعن النظر من طالع هذه الحكاية الرابعة فانها لما زيدة من توضيح لا
حواله وانقلاب الرفان جامعة فمن قديم الزمان الى الان انما يكف اهل
الجور والعدوان قضاة العدل واللاحث وانما يقدرون على ردهم لوسيلة
الخلافة والاسلاطين والائمة والملوك العادلين **فان هذا** الاصل المذكور
في القصص هو ابن عم المصور ثاني الخلفاء العباسية وكان وقتها ولي
الخلافة وان كانوا اخره وقد موافقة في خوف من غضب الامام
اذا اشتكى القاضي عليه نلطف به حتى رجع وجلس بين يديه ونفى بالحق
عليه **وابن** هذا الذي هو ابن عم امير المؤمنين وولي عهد امام المسلمين
فما يتقدم بعض الحكام في هذا الزمان في حق من يوجه عن اذنتهم

من خدمة الشريعة الشريفة وحملته القراء • اذ لم يوافقهم على جورهم
وعداوتهم ولم يصبر لهم بمنزلة عوناً من اعوانهم • اوقفوا بحجة كل بلية •
وقطعوا معاشه بالكلية • فجعل به من شدة جورهم اعظم الاهوال
رسقى غريباً كيباً مشتتاً عن الاوطان والاطفال • وشكى فلا يجد
من ينصره وبافذه بيده • او يتغنى به من له قدر على تحصيل حقه • انا
وانا اليه راغبون • وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون •
واعلم انه قد يضعف عصاة المتزوي في بعض الاوقات • وتقيم
ظهور الفشولة التابعة للشهوات • ويرفع الزمان للحالة المؤقتة
ببقايتها على لسان الرواة النقات • وتذهب القرون المشهودة
لهم بالجزرات • لتطاول المدد وامتداد الفترات • فيقل وجود من
يقوم بفصل الاحكام من اهل التقوى • وينصب لقضايا الانام على
وجع الحق الاقوي • ويتولى هذه المرتبة الرفيعة من الحكم ممن يحى
الشريعة عن اصاغتها • ويرعاها حق رعايتها • ولا يراقب الا الله
في اقامته وظيفتها **فمن جرت** بذلك ادوار الاقدار وتحقق هذا الامر
المعظم • واتصل الهوى المشع بالقلوب فانقطع الصراط المستقيم •
وضعف الحق بسببه حتى لو نطق لقال من عجز نظره في الخوف ان يستقيم •
فلا يفتقد ان ذلك مع نفاق يبيح ترك الرعايا سدي • او يجوز

اهل

اهل القضايا ابد ابد يتعين العمل بقدر الامكان من اصلاح المو
جود بن مقلة • ويطلب من فوض الله امر بلاده وجعل ظل على عباد
الاصالح والاصلاح • اذ لم يجد على سيرة المتقدمين احدا •
لانه ورد ان الميسور لا يسقط بالمعسور • وان كانت الامور طرية
قد دله فقد انقضى حال الرعية والحكام • وتساوى الحال بين الانام •
ان الله لا يظلم الناس شيئا • ولكن الناس انفسهم يظلمون • وكذلك
يتولى بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون • اعمالكم غما لكم • كما
تكونوا يولى عليكم **قال في** الكواكب الدرية • تنفع فتاوى الحامدية •
اخلف العلماء في الفاض اذا ارشى اوفى سيفزل او يستحق الغزل اخفا
البحار يرون انه لا يغزل وبغضهم قالوا اينزل **قال شيخنا** • واما ما حال
الدين البردي رحمه الله فانا نحير في هذه المسئلة لا اقدر ان اقول تنفذ احكامهم
لما اري من التخليط والجهل فيهم • ولا اقدر ان اقول لا تنفذ احكامهم •
اهل زماننا كذلك فلو افقت بالبطلات ادى ذلك الى ابطال جميع الا
حكام **بحكم الله** بيننا وبين قضاة زماننا • افسدوا علينا ديننا • و
شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم والرسم **وهذا الوصف**
في قضاة ذلك العصر فكيف وصف قضايتنا وقد اتسع الحق وعظم الامر
وامتدح الغائب على ابيه • كالقائمين على الجمر **وقد اظن** الكلام حتى كذا

ان يخرج عن المرامه ولكن لا يجوز ذلك من فائده المستفيدة ان في
 ذلك لذكوي لمن كان له قلب او الف السمع وهو شهيد **الركن الثاني**
لشخصه وهي في الحقيقة امر بالمعروف ونهي عن المنكر وهي من اسس
 قواعد الدين واقامة شعاريها من اقوام المسالك الى المتمكن بحبل
 الشريعة المستبصر وهي ولاية جليلة لا يقوم بها غير القوي الامين
 ولا يودي فرضها الا من هداه الله وامن بالله واليوم الآخر واقام
 الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش الا الله **الشرط الثاني** يتعلق بتقسيم القسم الاول
 في الشروط المعينة في القايم بها والمنصب لها **القسم الثاني** فيما يلزم
 من اعمالها ومباشرة احوالها **القسم الاول** في الشروط المعينة في
 القايم بها والمنصب لها **وهو** ان يكون حرا عادلا راي وضامة
 وحشونة في الدين عالما بالمنكرات الظاهرة ينكرها على المخالفين
 امينا لا يقبل رشوه ولا يرتكب حيانة **وعلى الجملة** فلا بد من امطار
 هذه الولاية الطاهرة والرياسة المشهورة لها بالجلالة والنفاذ
 من اقامة اوضاعها المبنية الحماية والحراسه ومعرفة احكامها
 المتعلقة بالسياسة ولا يكفي فيها مجرد القراءة والدراسة
 بل يفتقر صاحبها الى نفس منصفه باليقظة والكياسه متحليه
 بشئ من الفهم السديد والفراسة **لا بها ولاية** شاملة لا عباءة العا

والرعاع

والرعاع نافذة في تأديب اهل المكر والجمع متسلطة على روع
 ذوي الخجل والتحمل من الصناع • متطرفة في استنباط حال
 الظالم والمظلوم عند الخصام والتزاع • فلهذا يحتاج الى نفس
 مستيقظة عارفة ومعرفة تالدة وطارفة • وتجربة لا انواع الو
 قايع مشارف • وفراصة لتحقيق الحق اذا تقاربت الشبه كاشفة •
 وديانة عند اوامر الشريعة الشريفة واقفة **هذه** صفات من يصلح
 للاعتناء به الشروط التي لا بد من اعتبارها في هذا **الباب القسم**
الثاني فيما يلزم من اعمالها ومباشرة احوالها وهو تفصيل ما يعاين
 متوليا من الاعمال وما يامر به وما ينكره من الافعال • وذلك كله ثلث
 انواع • النوع الاول خالص حق الله تعالى النوع الثاني خالص حق العباد
 النوع الثالث مشترك بين الله وبين العباد **النوع الاول** خالص حق الله
 تعالى من انواع العبادات كالصلاة والصيام والطهارة والركوات
 والجماعات وغيرها من شعائر الاسلام • وسنن جزالانا **كما** راي او علم ان
 انسانا يعتمد ان انشأنا يعمد اخلق فيها او يقصد الاستهانة بها • كمن
 يصلي جنباً او محدثاً او متلاهيّاً او ياكل في رمضان نهاراً من غير عذر
 او منها ونا او متجاهل بمنع الزكاة الواجبة عليه استهتاراً واهل بلد او
 محلة عطلوا صلاة الجماعة في مساجدهم واغلقوها عما وهم غير مؤدري

او تركوا الاذان اوقات الصلوات ونظا بقوا عليه او اخلوا
نفسا موتاهم او تكفينهم من غير عذر تدعوهم الضرورة اليه الى
غير ذلك مما يطرق الي الذين خللا واشتهارا او يقضي على فاعله
بقلة دينه وسوء عقيدته اشتهرا ويلحق بذلك المظاهر بما
لمحات والبيح بالتحاهر بانواع المنكرات ومنها كشف العورة
في مجامع الناس والحامات استهانة واشتهار بالدبابة والمرور
فهذه كلها وما يجري فحواها ويشاكلها في معانيها داخل في
باب الاحتساب يلزمه انكارها بما يحسمها من الاستبصار فيها
بسلوك الشئ المشروع الكاشف لشبه الارتياب ويؤدب العاصي
بما يناسبه من التاديب الا ان افلح وقاب واقاب **الفرع الثاني**
خالص حق العباد كالفقود والمعاملات وما يتعلق بالمذروعات
والمكيلات والموزونات وما يعمد استماله ارباب المعاش والقياسات
عات فيلزمه النظر في امورها لاصلاح فواسدها واعتبار ما خرج
عن المعروف من عوايدها ويلاحظ معاملتها ساكني الاسواق في مالو
قواعدها ويتفقد احوال جلوسها في مباسطها ومقاعدها فيحسم
مادة النفس ويقوم عروج النارية ويامر بسلوك سبيل الرشاد و
يصرف قسطا وافر من عنايته وحظا وافيا من يقظته الى احوال

الطباخين والجزارين والجارين ومقادير الادرع والاكيال والموا
زين ومقتضات سبل الدروب ومسالك المتجاربين فيطلع على تصحيح
مقارها وترتيب كل منها بقسطها ومعارها ويؤدب من
يعتمد الجبانة فيها لطول استمرارها فان بها ميسرة السوقة و
شراها **هذا** الى الالتفات البالغ لاصلاح الشواء وفي تطهيره من
الدما واستعمال قدر ما يصلح من الملح في جوانبه وتكامل انضاجه و
اعتبار نقص الثلث منه لاستحقاق فتح تنوره لاجزائه وتنظيف الا
لتي يباشرها بايعة لتفاد ورواجه **الى** تمام النقط والتنبه لبقية
انواع الطباخين واصناف من يبيع الطعام من المتسبين يعتمد في
ذلك كله متابعة طريق الواجب فيه ويكشف عن غش بايعيه ولولا
ان الالهاب مشيم والتطويل مؤلم لشرع القلم من الانواع التي يذللها
التدليس ويجري فيها الغش والتليس من انواع المركبات واصناف
المخلوطات كالاشربة والمعاجين والربوبان والادق والارهان و
الحلاوات والشموع والشئ وانواع صنوف المأكولات وما يدخل في المنسوجات
والملبوسات ما يحار سامعه من تعدده ويكثر تعجبه من جمعه ويراود كل ذلك مما
يتعين على المنتصب لاحتساب اجله واجتهاده في اعتباره واختباره
واقتراده وانتقاده **وبحسب** بحسن سياسته مادة الدعا ويملك حادثة

حفظ أموال التجار والمزبأة والوارد من الامصار والرعايا
فيما تدعوهم اليه حاجة الاضطرار باقامة الضمان على السما
سنة والتدليلين والباعة والكيالين والنقلة والحمالين والميك
رته والحمالين وان كان في مكان فيه سفن ومراكب فعلى النوا
والملاحين وعلى كل مجول من نيا شريعة في امتعة يتكلم بها من
من اربابها وينفرد بها عن اصحابها **النوع الثالث** ما هو مشترك
بين حقوق الله تعالى وحقوق الادميين فصاحب الحبة ما يور
باعتباره وهو داخل تحت امره وانكاره كالطرقات العامة و
الشوارع المملوكة والاسواق المشتركة فكل من احدث بناء او غر
شجر او اخرج جناحا او ميزابا او جدد مصطبة تضر بالمارة او
يضييق على العامة فيمنعه منه ويردغه عنه **وكذلك** من اراد ان يشرق
من سطحه على منازل الناس وينظر اليهم يردغه عنه ويكفه عنه و
يصدغه **وبمع** اهل الدمة ان يعلوا بنايتهم على بناء المسلمين
وياخذهم باقامة ما شرط عليهم بعقد الدمة امير المؤمنين ويلزمهم
بالغيار وليس ما يخالف هيئة المسلمين ويمنعهم من الظاهر مما هو
عن اظهاره من الفعل والقول ويكف عنهم من يقصدون بطليم واذا
من ذوي القوة والصول واذا كان في بعض الجوامع والمساجد امام

يطيل القراءة والصلوة الى غاية يصف عنها الكبر والمثالم او
ينقطع بها ذو حاجة عن حاجته وقصده ويشق ذلك على الجماعة وراة
ويؤلم بجزءه عن ذلك ويأمر بالتخفيف فيما هنالك كما فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم مع معاذ بن جبل فيما رواه الثقة الكل وان كان
في السادة من تجوع مما ليكه وعبيده ولا يكسولهم فدل الاحتياط عليهم
وكذلك ان كلهم من العمل فوق طاقتهم او فرط في ضمهم واهانتهم
او كان لاحد دابة يحملها زبارة عن حملها حتى اضرها فيمنعه عن ذلك
وبأمر باتباع العدل على احسن المسالك **وان** راي من اهل الاحترار
وارباب المناصب العظام والراتب الجسام تقصيرا فيما يلزمه من الفعل
او جنى الملام اليه فدل الاحتياط عليه **وقد نقل قدما**
ان محب بغداد المحمدية من يومها على باب قاضي القضاة ابن حيدر فري
المحضور جلوسا على باب ينتظرون جلوسه لينظر بينهم وقد علا النهار
وهربت الشمس فوقفوا استدعى حاجته وقال تقول لقاضي القضاة
المحضور جلوس بالباب وقد بلغت الشمس وتادوا بالانتظار فاما جلوس
واما بلغت غمرك لينظروا وبعودوا اذا زال فحلت الصلاة في دينة على الا
على قاضي القضاة **وكا ان** بيده زمام الاحتياط وولاية الامر والمنهي فيما
سبق من الاسباب فكذا له التاديب والتفريق على قدر الحرمان والذنب

الا انه لا يبلغ تغزيره اذ في الحد المطلوب ويجوز له ان يغتر مع
الضرب بالصغ وخلق الرأس دون الحية ويجوز له ان يصلب حبسا
ولا يزيد في الصلب على ايام ثلاثة ولا يمنع المصلوب من الطعام و
الشرب ولا من الوضوء للصلاة ويصلي بالاجابة واذا اطلق يجب عليه
القضا **ويجوز له** ان يشهر المغتر في الناس وينادي عليه بذنبه اذا
تكرر منه ولم ينقطع عنه ويجوز تسويد الوجه في التغر بر عنه اكثر الاضحية
والشهورة وتفرق الضرب في التغر بر على جميع البدن بعد انقضاء الوجه والمقابل
ولا يجوز ان يحرقه كله في موضع واحد من الجسد على اي الجمهور **ويجوز له**
التغزير بالجس النقي واختلاف في مدة الحبس فقبل ستة اشهر لا يزيد
عليها وقبل لا تغزير لها **واما النفي** فظاهر مذهب امامنا الشافعي رضي الله
ان غايته مدة مفردة بمادون السنة ولويوم واحد لئلا يساوي النفي
المشروع في هذا الزمان **وقد** يكون التغزير في حق بعض الناس بالكلام
الحسين والسم دون الفعل وان راي المصلحة في العفو عن الغزير هازلك
بخلاف الحد وفاته لا يجوز العفو عنها بحال **الركن الرابع الاوقاف**
وما يتعلق بها من الاحكام ويجب استزارها على الدوام **اعلم ان**
الاوقاف من البر والتقوى والتعاون على الخير بالوجه القوي ولا
ينقض محل ثقلها الا الا مبنى القوي في العلم والدين فان ابوابها

مستغنية واربابها متنوعة فانهم اصناف مختلفون موطو آيف
موصوفون فمنه الاشراف المتصلون برسول الله صلى الله عليه وسلم
الهاشميون والعباسيون والعلويون والحسيني والحسيني
وغيرهم من الفقهاء الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وغير
هم من الفقهاء والصوفية والفقراء والعيا والاسرى وابن السبل
والمرضى والمجانين والمساكين وفي الرقاب والفارسين ومنها
تكيف الموتي وقناطر الطرقات واسوار الشفوف في جميع الجهات
وعماره المساجد ومصايبها وايتمها ومودنوها وقوتها
ومصالح المدارس وقائمة الوظائف المعتادة وكذلك الربط
والخواتق والمشاهد ومواطن العبادة الى غير ذلك من وقف على
تعليم القرآن العظيم ووقف على تعليم اليتامى الخط القويم و
وقف على من انكرت آنيته ولا يقد ر علي عوصنها ووقف على المسجونين
واشباهاها وغير هذا من ابواب الطاعات وجهات الخيرات
فهذه الاوقاف العاثة جميعها على اختلاف تصرفاتها وتباين
جهاتها مشتركة في المقصد وهو التقرب الى الله سبحانه وتعالى وهو مؤد
من الصدقات داخلة في القربات فيجب اتباع شروط واقفيها
والعمل بما فيها **والكلام** الآن في فصلين الاول في بيان صفتها

الناظرين في الاوقاف وما يشترط في صحة ولايتهم من الا
 وصاف والثاني في بيان ما يجب عليهم من القيام فيها بتو
 وما يلزمهم عند مباشرتها **الفصل الاول** في صفات الناظرين
اعلم انه لما كانت الاوقاف العامة مستحقة لا قوام موصوفين
 غير معينين. يتعدر عليهم مباشرة الاوقاف بانفسهم. لعدم
 ثقتهم. جرى امر الناظرين فيها. والمتولين لها. مجرى الناظر
 والمتولي على العاجزين عن التصرف بانفسهم بسبب قايهم
 كالأوصياء والامناء على اموال العاجزين. فكل منة تمنع عن
 القيمة في الاوصياء والامناء في اموال العاجزين عن التصرف
 كصغر او سفه او جنون او غير ذلك تشترط في صحة المتولي للوقت
 العام وكل ما يمنع من صحة ولايتها يمنع من صحة ولاية الوقف
 العام **انما تقرر** هذا فالناسق والخائب والعاجز لا يجوز ان
 يكون وصيا في ذلك ولا امينا عليه **حتى** لو اوصى الاب علي اطفاله
 بالنظر على اموالهم الى فاسق يعتمد عليه فانه لا يقع وصيته ولا
 يعتبر قوله **وكذلك** لو اقام الحاكم امينا ينظر في مال المجنون او مال
 بعض السامى او غيرهم وهو فاسق فانه لا يقع ولايته ولا
 يحل قائمته له. وكان تصرفه باطلا **وكذلك** ولاية النظر في الاوقاف

المذكورة فلا يجوز ان تفوض لفاسق ولا لخائب ولا لعاجز
 سواء كان النظر مفوضا اليه من الواقف او من السلطان ولا اجل
 له ان يولي من ليس فيه اهلية لها **والاستحقاق** التولية صفتان الامانة
 وهي اصل العدالة والكفاءة ولا يكن في جواز ولايته وجود احد
 الوصفين فانه لو كان كفو الكفة فاسق او امينا لكفة عاجز فانه
 لا يحل توليته ولا يجوز ان تفوض اليه النظر في ذلك فان تولى كان
 آثما عاصيا مضنونة عليه تصرفاته **فان** كان وقت التولية متصفا بها
 فطرأ عليه ما ازال احدها كان مجتهدا دفعه او عجز بزمانه او غيرها
 تعين على السلطان تزعمه منها. ومرفعه عنها **وقد** صرح عالم فرائد
 امام الحرمين بن ابي عمير رحمه الله تعالى بان الواقف لو صرح بشرط النظر
 لنفسه في وقته ثم اخل فيه الوصفان واحدهما فان السلطان لا
 يتركه بل يعزله ويقيم على الوقف غيره **واعلم ان** الوقف عند الامام لا
 عظم رضاه عنه لا يثبت الا بالسجل او الموت خلا فاللهما حين
 ولله هبت ولا يصح عنه الا في العقارات خلا فالله هبتا ايضا
 عندنا يصح في كل ما تبقى عنه ويمكن الاستغناء به ويقتل الثقل بضم و
 جميع العقارات وواقفها صاحبان وقف ما تجر كإعارة والاستغناء
 به من الآلة كالقاسم والقدر والنجارة وغيرها وكما لم يصف للنفقة

التي ينبغي ان يحاط بها في الوقف

وكتب العلم لاجل المراجعة بقولها **بفتي** **وذلك** يجوز وقف الضيقة
 بما تحتويه فيه ظل في الوقف العبيد المعدون للعمل والحيوانات بما
 جعلها التي تقل في الضيقة **والله** يصلح للنظارة في مذهب الامام الاعظم
 من لا يطلب الولاية على الوقف وليس فيه فسق يعرف ولا يؤث
 الا امين قادر بنفسه او بنائيه **وستوى** في ذلك الذكر والانش وكذا
 الاممي والبصير كذا المحدث في قد في ان تاب **وسرط** لصمها ايضا
 العقل والبلوغ فان شرط الواقف التولية الى ابنه الصغير فيقيم عليه
 القاضي فيما الى ان يبلغ وسلم الوقف ان بلغ رشدا عدلا **واعلم ان** **بد**
 الناظر في مال الوقف يد امانة فلا يضمن ما اقلف من مال الوقف الا
 بالتقدي **من** صورها انه لو ارسل مع جابي الوقف لاجل المستحقين
 نفسه فانكر المستحق المال فاذا حلف انه لم يصله قبل يمينه واذا حلف
 الرسول الذي هو الجابي قبل يمينه ايضا فيه هب المال ولا يضمن للتولية
 لعدم تقدي به **ثم** ان جرت العادة كاهي في زماننا ان الجابي لا يدفع له
 من المستحق شيئا الا بعد اخذ سند منه بما به فعله فاذا لم ياخذ سندا
 عنه فليزله المال لتقصير ولا يقبل قوله يمينه اللهم الا ان ادعى ضياع
 السند فترجع المسئلة لما ذكرنا **ومثل** هذه المسئلة فيما اذا عمر سولي الوقف
 الاهلي عمارة ضرورية وصرف عليها من مال الوقف صرفا المثل فلم

لهذه

يحصه ثمة المستحقون وشكوا عليه الى الحاكم والتمسوا الكشف و
 الوقف على ما صرف وعلى امكين الوقف المحتاجة للتعمير والترميم
 والمجاسبة على ايراد الوقف ومصاريفه فكشف عليها كما التمسوا
 فاذا العارة المذكورة ثابتة في محتاجها كما قرره الناظر المذكور
 وثبت ما ارعاه بالوجه الشرعي وكتب بذلك حجة شرعية و
 دفتر مضى بامضاء القاضي وغير الناظر من مال الوقف على ذلك
 ما لا بد منه فيحسب الوقف حيث لا يمكن دفع الاخذ **وفي البحر** وكثير
 من الكتب للقيم صرف شي من مال الوقف الى كتب الغنوي ومحاضر الدعوى
 لاستخلاص الوقف من ايدي ذوي لشوكة **وفي الفقيه** وقد صرح علما واما
 قاطبة بان يد الناظر على الوقف بئامانة لا يرد عدوان **وفي الفقيه**
 وان باع الارض فقبضه الثمن فذلك في يده بلا نفع فلا ضمان عليه
 ويكون الثمن عهده امانة **واخذ القاضي** واعوانه المال كاخذه للصوم
 وقد قال كثير من علما بنا المتأخرين عن قضاة زمانهم نعموا باسم القفا
 وهم باسم للصوم احق فلا يضمن حيث لم يمكن دفعهم انتهى والله اعلم
الفصل الثاني في بيان ما يلزمهم من التصرفات وما يجب عليهم منها
وهذه القول في ذلك ينكشف باجمال وتوضيل **اما الاجمال**
 فانه يجب اتباع الشرط المتنوعة والعمل بها من اقامة

الوظائف ورعاية المصارف حتما صدر عن الواقف • **وأما**
الفصل فيقوم بالمصالح من عمارة الوقف وحفظه واستغلال
 غلاته وترجييب ما كنه وتميز جهاته وبيان كل من له مستند
 شرعي في شئ من ريعه حتى لا ينسب الي تقصير ولا ينظر
 اليه بعين تقريط وتقرير ولا يجوز له ان يغير شيئا من الوقف
 عن صورته ولا يبيده له عن كيفيته • بأن يجعل الحما حاما • او
 الحان دكانا • او الدار بستانا ولا يحدث في الوقف ما يغير عن
 صورته وصفتها • **فان** فعل ذلك يمسح السلطان ويلزمه ان يزيل
 ما أحدثه ويعيد الوقف كما كان • الا ان يكون الواقف قد جاوز
 له ذلك • وابع له سلوك هذه المسالك • ولا يجوز له ان يوجه
 الوقف على خلاف شرط الواقف **واحوال** القتل ثلاثة فاما ان يكون قد
 صرح بمنع الاجارة مطلقا • وشرط ان لا يوجه هذا الوقف اصلا •
 واما ان يكون قد صرح بالاجارة والاذن فيها قطعيا • واما ان يكون
 قد سكت ولم يذكر شيئا • لا منع ولا اذن • **الحالة الاولى** ان يصح بالمنع
 ويشترط ان لا يوجه فالظاهر من مذهب الامام الاعظم ان ذلك خلاف
 المصلحة • وانه حجر على الموقف فيما هو مستحق له فيرفع الامر الى الحاكم حتى
 يوجهه • وبه قال جماعة من ائمتنا ومنهم من قال تجوز اجارته مطلقا •

لكن

لكن لا تزيد الاجارة عن سنة واحدة حفظا للوقف **وظاهر** مذهب
 امامنا الشافعي وجوب اتباع ما شرطه الواقف فلا تجوز اجارته اصلا
الحالة الثانية ان يصح بالاذن في الاجارة بان عين مدة وليس عليها
 فلا يجوز للناظر ان يزيد في عقد الاجارة عن مقدارها فان أجزم مدة •
 زائدة عن المعينة في الاذن وجعل الجميع في عقد واحد فهو باطل مردود •
 وان فعل ذلك في عقود متتابعة • كل عقد شتمل على المدة المعينة المأذون
 فيها لا يمر فان كان الواقف قد شرط انه لا يعقد حتى تنقضي مدة العقد الاول
 فلا يجوز ما فعله الناظر وكانت الاجارة باطلة في غير العقد الاول وان
 لم يكن شرط ذلك ففي صحة العقود للمدة المستقبلية الواقعة بعد العقد الاول
 خلاف مشهور **واد** شرط الواقف ان لا يوجه الوقف زيادة عن السنة
 والناس لا يرغبون في استئجاره سنة فذهب الامام الاعظم رحمه الله
 انه يرفع الامر الى الحاكم فيوجهه اكثر من سنة وان خالف شرط الواقف
 نظر المصلحة الوقف **وكذلك الحكم** ان يسكت عن القسمين معا واذنا فمنها تجوز
 الاجارة على ما تقتضيه المصلحة برعاية ما هو الا عبط والاهوط **وهكذا**
 اذا جهلت حالة من الاحوال او شرط من الشروط ولا خلاف على اقسام كلها
 حيث جازت الاجارة انها مقيدة باجر المثل فان أجزم دونه فالعقد
 باطل مردود **ومذهب** الامام الاعظم رحمه الله ان العقار لا يوجه زيادة عن سنة

واما الاراضى فاذا لم يُتفق بها في سنة واحدة فبوجرها بقدر ما يتمكن من
 يستأجرها من الاستغناء بها فان آجر الناظر العقار زيادة عن سنة او
 آجر الاراضى زيادة عن مدة يتمكن المستأجر من الاستغناء بها فالاجارة
 فاسدة على القول المفتى به الا ان يكون الواقف اطلق الزيادة او اطلق
 للناظر التقف كما تقدم **وهو** ايتمنا اجارة ثلاث سنين **قال** الامام
 ابو سعيد المتولي رحمه الله ان الحكم اصطحا على منع الاجارة في الاوقاف
 اكثر من ثلاث سنين على سبيل المصلحة حتى لا تدرس الاوقاف و
 يطول بقاؤها في يد رجل واحد فيذهب ملكه **قال** الائمة الحنفية جميعهم
 انه اذا آجر المتولي سائتين الوقف من زبيدة طويلة معلومة منتظمة غير
 تالية لعقد اجارة لزيد قبلها باجرة معلومة وادنى المتولي لزيد في عقد
 الاجارة بالقرس في السائتين لجهة الوقف ومما يعرف ياخذ من غلة القر
 فالاجارة تكون فاسدة بسبب طول المدة **وان** قد فسد ما في ضمنها اذ لو
 الشئ بطل ما في ضمنه فالاجارة لما لم يفسد لم يفسد ما في ضمنها **واذا خيف**
 من المستأجر على رتبة الوقف يرفع امره الى القاضي فيفسخ الاجارة قبل
 تمام المدة ويخرج من الوقف مبياتة للوقف **واذا** آجر المتولي عقار الوقف من
 آخر باجرة معلومة من الدراهم هي دون اجر المثل بعين فاهش في عين
 جازية **وان** غير المستأجر معالم الوقف تلزمه اعادة ما عجز واذا سكن

احد الوقف بالغلبة يجب فيه اجر المثل **واذا** سكن احد شيان
 عقارات الوقف او من اراضيه ودفع اجرة بمدة سكناه هي دون اجر مثل
 فليزمه اجر مثله ولا عبرة برضا المتولي منه **وان** آجر مستأجر شيان من عقا
 رات الوقف او اراضيه لم يدر معلومة فوات الناظر قبل تمام مدة المستأجر
 لم يفسخ الاجارة بموته وهكذا حكم المزارعة والساقاه **واذا** اختلف الناظر
 والمستأجر في الاجرة فادعي الناظر انما دون اجر المثل وادعي المستأجر
 انما اجرة المثل فالقول للمستأجر بيمينه ان ما دفعه بمدة سكناه اجر المثل و
 الناظر البينة بالزيادة **واذا** استولى على الوقف غاصب وعجز المتولي عن
 استرداده واراد الفاضل ان يدفع قيمته كان للمتولي اخذ القيمة او الصلح
 على شئ فشتري بالمأخوذ من الفاضل ارضا اخرى فيجعلها وقفا على
 شئ ليطا الاولى لانه حينئذ صار منزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة **ولا**
 آجر دار الوقف احد المترقة بدون تولية ولا اذن من القاضي فالاجارة
 غير صحيحة **ولو** استأجر احد المسمتين الوقف من المتولي سنة باجرة معلومة
 اجارة شرعية جاز لان الموقوف عليهم حقهم في غلة الوقف لا في رقبته **واذا**
 كانت الدار موقوفة لسكنى مدرسين مدرسة فاحتاجت للتعبير الضروري فيلزم
 المدرس بعبارتها فان ابي او عمن فان الحاكم يوجرها ويعمرها باجرتها ثم بعد
 انتهاء مدة الاجارة للمارة يرد هاله وهكذا كل وقف وفقه الواقف للسكنى

اذا احتاج للمارة الضرورية يوم المسكن بها حفظا للوقف اذا لم يفر بالعلم
فالذي يتبع بالسكن يوم مصروف العارة الضرورية فان امتنع او عجز عنها
الحاكم وعمرها من اجرتها ثم يردّها للمستحقين للسكن وعناية للمحقين انتهى والله اعلم
ووجب على الناظر ان يوصل الى كل ذي حق من المستحقين حقه ولا يمنع
احدا منهم ما يستحقه ولا يعطى من لا حق له فيه ولا يدخل من ليس من
اهله ولا مستحقه ولا يخرج احدا منهم لان يكون الوقف قد جعل ذ
لك اليه فيدخل ويخرج ما يتبع اعتماده عليه **ولا يجوز** ان يجعل لنفسه او لولده
او لاحد قاريه شيئا لا يستحقه ولا ابا حقه الوقف منه **فان خالف شيئا**
ما ذكرناه او عمل عملا منعه عن الوقف ونهاه علما بان لا يجوز له و
اصر على هواه واشتغ في فعله هوى نفسه واعوان شيطانه وضع هذه
فت خالف الله وعصاه وزالت امانته وظهرت خيائته فلا يجوز
ابتاؤه ويتعين صرفه وارائته **وكذلك** الوقف وارباب الوظائف له خصما
بما سبونه بين يدي الله تعالى يوم فصل القضاء لتفريطهم في حقهم
وارتكابهم ما لا يجوز فعله في وقفهم وكان مطالبنا فوط فيه مؤخرا
بما اضاعه منه فيلزمه ان يؤديه مستحقه **وجب** على السلطان ان يستبدل
به غيره من اهل الامانة والاستقامة ويلزمه باعليه من حق الوقف وبما
منه هذه الظلامة ويردّها للوقف لتصرف في مصاريفه المستوعمة وان كان الوقف

علي ذرية الواقف فيعيد له المرتبة لياخذ كل منهم حقه فذلك يجوز التنا
اجيل في الدنيا والثواب الجزيل في الآخرة ويفوز من الله تعالى بالجلود في الحيا
باعلا المنازل الفاخرة **ويكمن هذا** آخر ما اردنا ابراره في بيان الوظائف
الشرعية ليعين النظر لها من اراد فصل الاحكام بين البرية ونسأله تعالى ان
يهدينا الى سبيل السداد والرشاد ويكفيننا شر الاعداء والخصاء ولا يفقنا
يوم يقوم الاشهاد ويبلغنا جميع من احسن الينا اوله حق علينا
من سعادة الدارين غاية المراد منه وكرمه فانه البر الكرم الجواد و
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على اشرف جميع
الكرامات سيدنا ومولانا محمد وعلي وآله واصحابه السابقين للخيرات
وعلى جميع اخوانه من الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين **وقد وقع**
الفرع من جميع هذه الرسالة في محرم سنة القسطنطينية مقرر الخلافة الاسلاميه
في ايام دولة الملك الحميد ذي الفكر السديد والراي الرشيد والطالع
السعيد وارت الخلافة العظمى عن اسلافه الملوك الامجاد من وسع كافة
الانام جهوده واحشا وشمل جميع العباد عدله وامانه المؤيد بعناية الله تعالى و
يسر السبع المشايخ امير المؤمنين السلطان الغازي **عبد الحميد** خان الثاني
خلد الله مدي الايام خلافة وادار على كافة الانام عزه وسلطته ولا
زالت آيات نصره وفتوحاته متلوة على جميع المنابر وسيوف باسيه

ونقته ماحقة لكل منافق وكافر. وانفاس سطوته وعدلته
قاطعة لكل ظالم وجائر. وراياته في مشارق الارض ومغاربها
باليمن والسعد مشوره. وعساكره ابنا حلوا وحيثما توجهوا
بالنصر والفتح موزدة ومنصوره. وجوع أعدائه بحول الله وقوته
مشتتة ومفتوره. ووفقه ووكلاته. ووزرائه وسائر رجال
دولته. لنصر مملته واجبا سنته. واعلاء كلمته. واقر عينه بأخاله
الكرام واهل بيته القمام. وحفظه وابائهم حفظه. وكلائهم بكلائته
وهرتهم بحراسته بحرمة بيت الانام عليه افضل الصلاه واتم السلام
وكان الفراغ من هذه الرسالة في عاشر ربيع الآخر سنة ثمان مائة
الاثنين شهر ربيع ثمانية وثلاث مائة. والى من هجرة من خلقه
الله على اكل وصف **علي** يد جابوها وكاتبها العبد الفقير لولاه
الفني محمد ياسين نافع بن السيد الشيخ عمر بن السيد الشيخ احمد بن السيد
احمد بن السيد بركات المرتضى الحسن غفر الله له ولوالديه ولاسلافه
ولمناجحه. ولحق عليه ولكافة المسلمين وصلى الله وسلم على خاتم جميع
الانبياء والمرسلين. واحمد الله رب

العالمين



Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kişi:	Hasan Hüsnü B.
Yeni	
Eski Kayıt No	511